أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات (دراسة تطبيقية)

د. أحمد كمال مطاوع
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة المنصورة

١- مقدمة

تعد التقارير المالية أحد أهم مصادر المعلومات التى يعتمد عليها أصحاب المصالح فى إتخاذ قراراتهم، وزيادة قدرتهم على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، والتأكد من سلامة توقعاتهم عن الفترات المالية السابقة، غير أنه يتزايد الشك فى قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق أهدافها المنشودة فى ظل افتقارها لمقومات الجودة. ورغم أهمية قضية الجودة فى مجال إنتاج المعلومات إلا أنه لا يوجد مفهوم متفق عليه لجودة المعلومات المحاسبية لإرتباطها بتفسيرات مختلفة فى أذهان مستخدمى المعلومات المحاسبية. فبينما يشير البعض (Rahman et al., 2010) لها على أنها القدرة على توفير معلومات يمكن الوثوق بها عن حقيقة الأداء الإقتصادى، يراها آخر (Francis, 2011) أنها تعنى الملائمة لإحتياجات المستخدمين وتوافرها فى الوقت المناسب فى إطار الإلتزام بالمعايير الحاكمة لإعدادها سواء قانونية أو محاسبية.

ونظراً لأن خاصية التوقيت المناسب لإتاحة للمعلومات تعد فى عصرنا الراهن من أهم معايير الحكم على جودة المعلومات المحاسبية، فقد إنطلقت العديد من الدراسات خاصة فى الدول المتقدمة للبحث عن العوامل المؤثرة على الفترة المستغرقة فى عملية المراجعة وأثرها على تأخر إصدار التقارير المالية السنوية، على إعتبار أن فترة التأخر فى إصدار التقارير المالية ترجع فى المقام الأول إلى التأخر فى إنتهاء مراقب الحسابات من أعمال المراجعة، وقد سعت تلك الدراسات إلى تحديد العوامل التى تؤثر بصورة سلبية وتلك التى تؤثر بصورة إيجابية على توقيت إصدار التقارير المالية المعتمدة كمنطلق للتوصية بإصدار قرارات وتشريعات تعزز من دور العوامل الإيجابية وتحد من أثر العوامل السلبية على توقيت إصدار التقارير المالية.

وإنطلاقاً من أهمية قضية إتاحة المعلومات فى التوقيت المناسب للحفاظ على جودتها وقيمتها، وما لاحظه الباحث من تعدد الدراسات فى الدول المتقدمة التى إهتمت بتلك القضية وندرة الكتابات العربية فى هذا المجال تأتى أهمية هذه الدراسة فى محاولة من الباحث لإضافة مساهمة بحثية متواضعة إلى الدراسات العربية السابقة فى هذا المجال.

٢- مشكلة البحث

تعتبر التقارير المالية وسيلة لتحقيق وظيفة الإتصال التى تعد الوظيفية الثانية بعد وظيفة القياس فى علم المحاسبة، فمن خلال هذه التقارير يمكن تلبية إحتياجات أصحاب المصالح الحاليين والمرتقبين من المعلومات المحاسبية التى تصور أثر الأحداث الإقتصادية على أنشطة الشركات خلال الفترة، إلى جانب دورها فى توفير معلومات يمكن الإعتماد عليها فى بناء توقعات عن الشركات وقدرتها على الاستمرار والنمو فى المستقبل من عدمه.

يعد توقيت إتاحة المعلومات المحاسبية أحد اهم الأبعاد الحاكمة لجودة التقارير المالية، فعلى الصعيد الأكاديمي تشير إحدى الدراسات (Khoufi & Khoufi, 2018) إلى أهمية إتاحة التقارير المالية المعتمدة للمستخدمين قبل نقطة زمنية تفقد فيها تلك التقارير بما تتضمنه من معلومات قدرتها على التأثير فى عملية صنع القرار، وعلى الصعيد المهنى فقد وصف كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية والأمريكية (IASB 2010 ; FASB 1980) توقيت إتاحة المعلومات المحاسبية لأصحاب المصالح بمصطلح العنصر الحاسم فى تحديد مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لعملية صنع القرار.

وتتمثل فترة إصدار التقارير المالية فى الفترة ما بين تاريخ إنتهاء السنة المالية وإتاحة هذه التقارير لأصحاب المصالح المستخدمين لها، وقد قسم البعض (Kim & Son, 2014) هذه الفترة إلى فترتين الأولى: هى الفترة ما بين إنتهاء السنة المالية وإعتماد مراقب الحسابات لتلك التقارير، ويكون المسئول عنها والمتحكم فيها مراقب الحسابات. والثانية : تتمثل فى الفترة ما بين تاريخ إعتماد مراقب الحسابات للتقارير المالية وتاريخ إتاحة وهذه التقارير لمستخدميها وهذه الفترة تتحكم فيها إدارة الشركة. غير أنه بمراجعة الممارسات فى البورصة المصرية يمكن القول بأنه لا يوجد تحكم من جانب الإدارة فى تلك الفترة حيث أن الشركات ملزمة بتسليم التقارير المالية فى أول جلسة تداول فور إنتهاء إعتمادها من مراقب الحسابات، وبالتالى مسئولية تأخير إصدار التقارير المالية تقع على مراقب الحسابات بمفردة دون إدارة الشركة.

نظرا لأهمية قضية توقيت إصدار التقارير المالية المعتمدة من المراجعين الخارجين فقد إهتمت القوانين والجهات التنظيمية لأسواق المال فى العديد من الدول بتحديد تلك الفترة، ففى مصر على سبيل المثال تضمن كلاً من قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٨ وكذلك اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢ إلزام مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بتقديم قوائمها المالية السنوية المعتمدة من مراقب الحسابات خلال ٩٠ يوماً من إنتهاء السنة المالية. وفى المملكة العربية السعودية صدر قرار هيئة سوق المال بتعديل مهلة إصدار التقارير المالية المعتمدة من ٧٥ يوماً إلى ٩٠ يوماً، وفى الولايات المتحدة الامريكية أكدت المادة رقم (٤٠٤) من قانون Sarbanes Oxley الصادر عام ٢٠٠٢ على أهمية إنجاز المراجعين الخارجين لمهمة إعتماد التقارير

المالية فى أسرع وقت للحفاظ على جودة المعلومات المحاسبية، وتضمنت المادة (٤٠٩) من ذات القانون تفويض لجنة بورصة الأوراق المالية الامريكية (SEC) بتحديد الحد الأقصى لفترة إصدار التقارير المالية المعتمدة، والجدير بالذكر أن اللجنة طالبت الشركات بتخفيض هذه الفترة من ٩٠ يوماً إلى ٧٥ يوماً كمرحلة أولى ثم التخفيض إلى ٦٠ يوم كمرحلة ثانية خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٥، إلا أنه فى أغسطس عام ٢٠٠٤ تم تأجيل تطبيق المرحلة الثانية نتيجة صعوبات واجهت الشركات فى الإلتزام بالمدة المقررة فى تلك المرحلة.

وتتبلور مشكلة البحث فى أنه على الرغم من أن قضية إتاحة المعلومات المحاسبية فى الوقت المناسب قد ألقت الضوء على فترة عملية المراجعة الخارجية والعوامل المرتبطة بها والمؤثرة فيها من خلال العديد من الدراسات الأجنبية فى مختلف الدول المتقدمة (Dyer & McHugh,1975; Rahman et al., 2010; Khoufi & Khoufi 2018) على مدار ما يقرب من نصف قرن، إلا أن الإهتمام بتلك القضية على مستوى الدراسات العربية (الصيرفى،٢٠١٧؛ محمد، ٢٠١٦؛ الجبر، ٢٠١٢) كان نادراً وحديثاً نسبياً، فعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بقواعد الحوكمة فى جمهورية مصر العربية إلا أنه على حد علم الباحث لم تتعرض الدراسات العربية لأثر الإلتزام بتلك القواعد خاصة فيما يتعلق بخصائص لجان المراجعة الداخلية ومجالس إدارات الشركات على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات حيث إنها تمثل العامل الحاكم لتوقيت إتاحة التقارير المالية لمستخدميها فى السوق المصرى.

٣- أهداف البحث

إنطلاقاً من مشكلة البحث يسعى الباحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على العوامل المشتركة المؤثرة فى فترة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات والتى تناولتها الدراسات السابقة العربية والاجنبية.
- دراسة تأثير الخصائص المرتبطة بتشكيل وأداء لجان المراجعة الداخلية على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات فى البيئة المصرية.
- دراسة تأثير الخصائص المرتبطة بتشكيل وأداء مجالس إدارات الشركات على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات فى البيئة المصرية.
- تقديم توصيات فى ضوء نتائج الدراسة تستهدف تخفيض فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.

٤- أهمية البحث

تتمثل الأهمية العلمية للبحث فى محاولة تضيق الفجوة البحثية فى هذا المجال، حيث أن الكتابات العربية التى إهتمت بدراسة العوامل المؤثرة على تأخير إصدار التقارير المالية المعتمدة تتسم بالحداثة والندرة، فى حين أن هذا المجال قد حظى بكم وافر من الدراسات فى الدول الأجنبية لإيمان تلك المجتمعات بأهمية عنصر الوقت وأثرة على جودة المعلومات المحاسبية.

وتتمثل الأهمية العملية للبحث فى محاولة التوصل إلى تحديد مدى وإتجاه تأثير خصائص كلاً من لجان المراجعة الداخلية ومجالس إدارات الشركات في البيئة المصرية على فترة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات كخطوة أولى يسعى الباحث من خلالها لتقديم توصيات عمليه تستهدف تخفيض تلك الفترة بهدف زيادة جودة المعلومات المحاسبية المنشورة من خلال إتاحتها في الوقت المناسب للمستخدمين، وتتوافق هذه الأهمية مع سعى الدولة المصرية فى الآونة الاخيرة إلى تشجيع وجذب الاستثمارات العربية والاجنبية والذى لن يتحقق إلا من خلال تحسين بيئة الإستثمار وكفاءة أسواق المال، ويعد هدف تحسين جودة وشفافية المعلومات أحد أهم الأهداف الواجب تحقيقها للنهوض بتلك البيئة فى الوقت الراهن.

٥- فروض البحث

في ضوء مشكلة البحث وسعياً لتحقيق أهدافه يمكن صياغة الفروض على النحو التالية:

- توجد علاقة معنوية بين حجم لجان المراجعة الداخلية وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.
- توجد علاقة عكسية بين إستقلال لجنة المراجعة الداخلية وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.
- توجد علاقة عكسية بين سلطة لجان المراجعة الداخلية وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.
- توجد علاقة عكسية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة الداخلية وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.
- توجد علاقة عكسية بين جهد لجان المراجعة الداخلية وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.
- توجد علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.
- توجد علاقة عكسية بين نسبة الأعضاء المستقلين في مجالس إدارات الشركات وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.
- توجد علاقة معنوية بين إزدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.
- توجد علاقة عكسية بين نسبة تمثيل المرأة فى مجلس الإدارة وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.
- توجد علاقة عكسية بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.
- توجد علاقة عكسية بين جهد مجلس الإدارة وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.

٦- حدود البحث

سوف يتم بناء البحث سواء من الجانب النظرى أو التطبيقى فى ضوء الحدود التالية:

- يتعامل البحث مع فترة تأخر تقرير المراجع الخارجي عن القوائم المالية النهائية دون تقارير الفحص المحدود.

- تقتصر الدراسة التطبيقية للبحث على الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية ماعدا البنوك وشركات التأمين وكذلك الشركات التى لا يتوافر عنها البيانات الكافية لأغراض البحث.
- تقتصر الدراسة التطبيقية على بيانات الشركات المدرج بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ –٢٠١٧ دون غيرها من الفترات.

٧- منهج البحث:

تتطلب طبيعة الدراسة إستخدام مناهج متعددة للوفاء بأغراضها، وسوف يعتمد الباحث على المنهج الإستنباطى بهدف دراسة وتحليل مشكلة البحث وإشتقاق الفروض العامة وسوف يتم ذلك من خلال تحليل الدراسات الأكاديمية والقوانين والقرارات المرتبطة بموضوع البحث في دول العالم المختلفة. بالإضافة إلى ذلك فان الباحث سوف يعتمد على المنهج الاستقرائى عند القيام بالدراسة التطبيقية لإختبار فروض البحث ودراسة مدى إمكانية تعميم نتائج تلك الدراسة على الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية.

٨- تنظيم البحث

انطلاقاً من مشكلة وأهداف البحث وفى ضوء حدوده سوف يتم تقسيم الجزء المتبقى منه على النحو التالى:

٨-١ الدراسات السابقة.
٨-٢ العوامل المؤثرة فى فترة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات.
٨-٣ تطوير فروض البحث.
٨-٤ الدراسة التطبيقية.
٨-٥ نتائج وتوصيات الدراسة.

٨-١ الدراسات السابقة

تناولت من العديد الدراسات ظاهرة تأخر إصدار التقارير المالية المعتمدة من مراقب الحسابات وذلك بهدف تحديد العوامل المؤثرة فى هذه الظاهرة وإمكانية التحكم فيها ويورد الباحث أهم هذه الدراسات وفقاً لتسلسلها الزمنى على النحو التالى:

فعلى حد علم الباحث أن أول محاولة للبحث عن العوامل المؤثرة فى تأخر إصدار التقارير المالية للشركات كانت للباحثان (Dyer & McHugh, 1975) حيث قاما على إختبار تأثير ثلاث عوامل وهى: حجم الشركة، و ربحيتها، وأخيراً تاريخ إنتهاء السنة المالية لها على فترة تأخر إصدار التقارير المالية المعتمدة للشركات. واعتمدت هذه الدراسة على بيانات ١٢٠ شركة مسجلة فى بورصة سيدني للأوراق المالية باستراليا. وإنتهت إلى وجود علاقة عكسية بين أحجام الشركات وفترة تأخر إصدار التقارير المالية،

كما أوضحت أن فترة تأخر إصدار التقارير المالية تكون أكبر بالنسبة للشركات التى تنتهى السنة المالية الخاصة بها فى نهاية شهر ديسمبر من كل عام عن تلك الشركات التى تنتهى سنتها المالية فى تاريخ أخر بخلاف شهر ديسمبر، ولم يثبت وجود علاقة معنوية بين ربحية الشركات وفترة تأخر إصدار التقارير المالية لها.

وفى دراسة أخرى قام أحد الباحثين (Courts, 1976) بإعادة اختبار نفس فروض الدراسة السابقة بالتطبيق على دولة نيوزيلندا، وجاءت النتائج متفقة مع دراسة (Dyer & McHugh, 1975) فيما يتعلق بتأثير حجم الشركات وتاريخ إنتهاء السنة المالية لها على فترة تأخر إصدار التقارير المالية، بينما اختلفت النتائج فى تأثير ربحية الشركة على فترة تأخر إصدار التقارير المالية، حيث اوضحت نتائج الدراسة أن الشركات الخاسرة تميل بشكل كبير إلى تأخير إصدار تقاريرها المالية مقارنة بالشركات الرابحة فى السوق النيوزيلندية.

فضلاً عما سبق فقد ذهبت دراسة (Deloof & Sweets, 2003) إلى محاولة التعرف على أثر مجموعة من الخصائص المالية للشركات على توقيت إصدار تقاريرها المالية المعتمدة وذلك من خلال تطبيق الدراسة على ١٨٩٢ شركة غير مالية فى بلجيكا عام ١٩٩٦، وإنتهت الدراسة إلى أن انخفاض الإلتزامات طويلة الأجل، ونسب الديون قصيرة الاجل، وزيادة الاستثمارات مع وجود إحتياطى سيولة مناسب وتحقيق الشركات أرباح غير عادية، يحفز الشركات على إصدار التقارير المالية بشكل أسرع من تلك الشركات التى لا تتمتع بهذه الخصائص.

وعلى الصعيد العربى تناولت دراسة (Al-Ajmi,2008) فى دولة البحرين العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة فى سوق المال البحرينى بالتطبيق على ٢٣١ شركة خلال الفترة من عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠٦، وأظهرت نتائج الدراسة عدة عوامل لها تأثير معنوى على توقيت إصدار التقارير المالية فى تلك الشركات، وتتمثل تلك العوامل فى حجم وربحية الشركة ونسبة الرفع المالى لها. بينما خلصت الدراسة إلى عدم تأثير عوامل أخرى على تلك الفترة، مثل درجة تعقد عمليات الشركات، كذلك حجم مكتب المراجعة.

ونظراً لتبنى العديد من المنظمات المهنية في العديد من الدول لإتجاه يطالب بالتغيير الدورى للمراجع الخارجي للحفاظ على إستقلاله وحيادة المفترض، فقد ذهبت إحدى الدراسات (Banimahd et al.,2012) إلى بحث أثر الإلتزام بهذا الإتجاه على فترة التأخر فى إصدار التقارير المالية للشركات. وإنتهت النتائج إلى وجود علاقة معنوية بين فترة التأخر فى إصدار التقارير المالية للشركات والإلتزام بهذا الإتجاه، كما أوضحت الدراسة وجود تأثير معنوى لكلاً من ربحية الشركات، ومعدل الرفع المالى وتاريخ إنتهاء السنة المالية لها على فترة تأخر إصدار التقارير المالية.

بينما ذهبت دراسة (Walker & Hay, 2013) إلى محاولة التعرف على أثر قيام المراجعين الخارجين بتقديم خدمات بخلاف المراجعة لعملائهم على فترة التأخر فى إصدار التقارير المالية للشركات النيوزيلاندية، وتم تطبيق الدراسة على ٢٦٠ مشاهدة عن الشركات المدرجة بالبورصة النيوزيلاندية خلال العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الآثار السلبية المحتملة الناتجة عن قيام مراقب الحسابات بتقديم خدمات بخلاف المراجعة لعملائه – والتي تتمثل في تهديد استقلالية المراجع وحيادة المفترض– إلا أن القيام بتلك الخدمات يوسع من نطاق معرفتة عن عمليات العميل بشكل ينعكس بالإيجاب على كفاءة وفعالية عملية المراجعة، ورغم ان نتائج الدراسة قد خلصت إلى وجود علاقة عكسية بين تقديم المراجع لخدمات بخلاف المراجع لعملائه وفترة التأخر في إصدار التقارير المالية، إلا أن النتائج أوضحت تحقق هذه العلاقة فى السنة التالية لتقديم تلك الخدمات وليس في ذات السنة التي جمع فيها المراجع بين تقديم خدمة المراجعة والخدمات الأخرى بخلاف المراجعة.

واتجهت دراسة أخرى (Abernathy et al., 2014) إلى بحث أثر الخبرة المالية لأعضاء لجان المراجعة الداخلية وكذلك عدد أعضاء تلك اللجان المتخصصين في الجوانب المالية على فترة تأخر إصدار التقارير المالية للشركات. وذلك من خلال عينة مكونة من ٥٠٠ مشاهدة عن الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الأمريكي خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨، وانتهت الدراسة إلى أن زيادة عدد أعضاء لجان المراجعة الداخلية من المتخصصين في الجوانب المالية يرتبط بعلاقة عكسية مع فترة التأخر في إصدار التقارير المالية للشركات، خاصة إذا كان مصدر إكتساب الخبرة من خلال ممارسة المهنة فى مكاتب المراجعة وليس من خلال رئاسة الإدارات المالية بالشركات.

يضاف إلى ماسبق أن دراسة أخرى (Chang & Young, 2015) إهتمت بالبحث في جانب أخر يعتقد بتأثيره على فترة تأخر إصدار التقارير المالية وهو إتجاهات المديرين نحو حملة الأسهم والمراجعين الخارجين، والجدير بالذكر أن هذه الدراسة قد خلصت إلى معنوية تأثير إتجاهات الإدارة على فترة تأخر إصدار التقارير المالية، وبررت الدراسة نتائجها بأن وجود إتجاهات إيجابية من جانب الإدارة تجاه حملة الأسهم أمر يؤدى الى تولد الدافع لديها نحو الإسراع في إصدار التقارير المالية لتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات بينها وبين حملة الأسهم، وتحقق الإدارة ذلك من خلال التعاون الفعال مع المراجع الخارجي من خلال توفير المعلومات اللازمة لإنجاز عملية المراجعة فى اسرع وقت، و لكن الأمر يأخذ شكلاً مختلفاً فى حال إذا كانت إتجاهات الإدارة نحو المساهمين سلبية، حيث تسعى الإدارة فى تلك الحالة إلى تضليل حملة الأسهم من خلال الممارسات الانتهازية وإدارة الأرباح، والتي تؤدى إلى توسيع المراجعين لنطاق فحصهم وزيادة أحجام العينات نتيجة لزيادة نزعة الشك المهنى لديهم ، ويؤثر ذلك بشكل سلبى على توقيت إصدار التقارير المالية المعتمدة للشركات.

فضلاً عما سبق فقد إستهدفت دراسة (Rusmin & John , 2017) التعرف على العلاقة بين جودة عملية المراجعة وفترة تأخر إصدار التقارير المالية بدولة إندونيسيا، وإعتمدت الدراسة على بيانات الشركات المسجلة بالبورصة الإندونيسية خلال عامي ٢٠١٠-٢٠١١. وتم التعبير عن جودة عملية المراجعة بالإعتماد على مؤشرين هما التخصص الصناعى للمراجع وسمعة مكتب المراجعة، ولأغراض تجنب عدم التجانس بين شركات العينة تم إختيار الشركات الصناعية فقط ضمن عينة الدراسة. وإنتهت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التخصص الصناعى للمراجع وفترة تأخر إصدار التقارير المالية للشركات، كذلك أوضحت النتائج أن فترات التأخر فى إصدارالتقارير المالية تكون أقل في الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة إحدى مكاتب المراجعة الكبرى (Big 4)، فضلاً عما سبق توصلت الدراسة إلى معنوية تأثير عوامل أخرى على فترة إصدار التقارير المالية للشركات في دولة إندونيسيا مثل تعقد مهمة المراجعة، تقدير المراجع لمخاطر الأعمال، الأداء المالى وهيكل الملكية للشركة محل المراجعة.

وعلى صعيد الإهتمام بالقضية محل البحث فى البيئة المصرية إتجهت إحدى الدراسات (الصيرفى ،٢٠١٧) إلى بحث أثر إختلاف جهة المراجعة على تحديد العوامل المؤثرة على فترة تأخر توقيت تقرير المراجعة الخارجية لكل من مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وتوصلت الدراسة إلى وجود إختلاف بين متوسط فترة تأخير تقرير مراجعى المكاتب الخاصة ومتوسط فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، كما توصلت الدارسة إلى أن فترة تأخير تقرير مراجعى الحسابات بمكاتب المراجعة الخاصة تتأثر بكل من تاريخ نهاية السنة المالية ورأى مراجع الحسابات، و أن فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات تتأثر بكل من مديونية الشركة ونوع الرأى الفني لمراقب الحسابات، و أنه لا يوجد تأثير لمتغيرات مثل حجم الشركة وربحيتها وجهد المراجع على كلا الفترتين.

ونظراً لأهمية دور إدارات الشركات وسيطرتها على الجهاز التنفيذى ومسئوليتها عن الأداء المالى والإدارى، فقد ذهبت إحدى الدراسات (Abernathy et al., 2018) إلى البحث في أثر قدرات ومهارات إدارات الشركات على توقيت إصدار التقارير المالية، وذلك بالإعتماد على ٣٨٤٧٦ مشاهدة عن شركات مدرجة بسوق المال الأمريكي خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٤. وإنتهت الدراسة إلى أن الشركات ذات الإدارات عالية الكفاءة الإدارية يكون لديها ميل نحو الإلتزام بالحدود الزمنية التي تقرها القوانين واللوائح وينعكس ذلك بشكل إيجابى على فترة إعداد وإصدار التقارير المالية، وبالتالي تقر الدراسة بوجود علاقة عكسية بين القدرات الإدارية لإدارات الشركات وفترة التأخير في إصدار التقارير المالية الخاصة بها.

وفى ظل تنامى البحوث فى هذا المجال ذهبت دراسة (Oussii & Taktak, 2018) إلى فحص العلاقة بين مدى التعاون بين المراجع الداخلى والخارجى وفترة تأخر إصدار التقارير المالية للشركات، وذلك بالتطبيق على ٢١٢ مشاهدة عن الشركات المدرجة بالبورصة التونسية، وإنتهت الدراسة إلى وجود تأثير معنوى لعلاقة التعاون بين المراجع الداخلى والخارجى على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات التونسية. بينما لم تثبت الدراسة وجود تأثير للعوامل الأخرى المتمثلة في حجم وربحية الشركة، ونوعية القطاع التي تنتمى إليه، وكذلك حجم مكتب المراجعة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات في دولة تونس.

وتعد دراسة (Mohammed et al., 2018) من أحدث الدراسات على المستوى الافريقى، وإستهدفت قياس أثر مشاركة واحد أو أكثر من حملة الأسهم فى لجان المراجعة الداخلية على فترة تأخر إصدار التقارير المالية وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة بالبورصة فى دولة نيجيريا خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥، و أوضحت نتائج الدراسة أن مشاركة واحد أو أكثر من حملة الأسهم في تلك اللجان يخلق نوع من الإلتزام ويحد من فترة تأخر إصدار التقارير المالية خاصة في ظل الاستعانة بمكاتب مراجعة دولية.

ويتضح للباحث من عرض الدراسات السابقة أن كلاً منها سعت فى ظل بيئة تطبيقها إلى الكشف عن العوامل المؤثرة فى تأخر إصدار التقارير المالية، ويلاحظ من نتائج هذه الدراسات تباينها الشديد حول تحديد هذه العوامل، والأكثر أهمية أن العامل الواحد إختلفت الدراسات فى نتائجها حول تأثيره على ظاهرة تأخر إصدار التقارير المالية السنوية من دولة إلى اخرى، ويرى الباحث أن هذا يعد نتيجة منطقية ترجع إلى أن التباين بين الدول – سواء فى الايدلوجية السياسية التى تنظم النشاط الإقتصادى، والممارسات المحاسبية، والثقافة المجتمعية – يلعب دوراً جوهرياً فى تحديد الأهمية النسبية للأسباب الكامنة وراء تأخر إصدار التقارير المالية السنوية للشركات بشكل يختلف من دولة الى أخرى.

وبناء على ماسبق يجد الباحث أن الفجوة البحثية تتمثل فى أنه يوجد ندرة نسبية فى الكتابات العربية فيما يتعلق بدراسة العوامل المؤثرة فى فترة تأخر إصدار التقارير المالية للشركات، و لا يمكن القول بإمكانية الإستعانة بالعوامل التى توصلت إليها الدراسات فى دول أخرى كقاعدة يمكن الإستناد إليها فى البيئة العربية بوجه عام والبيئة المصرية بوجه خاص.

فضلاً عما ماسبق أتضح للباحث أن معظم الكتابات العربية على ندرتها فى هذا المجال ركزت على دراسة أثر كلاً من خصائص الشركات والمراجعين الخارجين على فترة تأخر إصدار التقارير المالية للشركات، ولم تتناول أثر تبنى الكثير من الدول العربية لقواعد حوكمة الشركات على تلك الظاهرة، خاصة و أن هذه القواعد إشتملت على العديد من الضمانات التى تتعلق بمجالس الإدارات ولجان المراجعة الداخلية، والتى يتوقع الباحث تأثيرها الإيجابى – حال الإلتزام بها– على مستوى ثقة المراجعين الخارجين

فى أداء الشركات وانعكاس ذلك على مستوى الشك المهنى لديهم وبالتالى على فترة تأخرهم فى إصدار تقاريرهم عن القوائم المالية للشركات.

٨-٢ العوامل المؤثرة فى فترة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات

وفى إطار البحث عن المسئول الرئيسى عن تأخر إصدار التقارير المالية للشركات، يمكن تجزئة المسئولية بين المراجعين الخارجين وإدارات الشركات، وتنحصر مسئولية المراجعين الخارجين عن فترة التأخير فى الفترة التى تقع بين إنتهاء السنة المالية للشركات وإصدارهم لتقاريرهم النهائية، بينما تنحصر مسئولية إدارات الشركات فى الفترة ما بين تاريخ إعتماد مراجعى الحسابات لتقاريرهم النهائية وتاريخ إتاحة التقارير المالية للشركات من خلال النشر سواء فى الصحف أو بالمواقع الإلكترونية للشركات (Dibia & Onwuchekwa,2013).

ويرى الباحث أن تأخر إصدار المراجعين لتقاريرهم النهائية هى المسبب الرئيسى لتأخر إصدار التقارير المالية للشركات فى جمهورية مصر العربية، ففترة تأخر إصدار تقارير المراجعين تكاد تتطابق مع فترة تأخر إصدار التقارير المالية، ومبرر ذلك التطابق يرجع إلى أن المادة (٤٦) من قواعد القيد والشطب للأوراق المالية بالبورصة المصرية تلزم الشركات المدرجة بتسليم نسخة من القوائم المالية الصادرة عن مجلس الإدارة مرفق بها تقرير مراجع الحسابات وذلك قبل بداية أول جلسة تداول تالية لتاريخ إعتماد مراقب الحسابات للقوائم المالية. ويستنتج من ذلك أن التأثير المباشر لمجالس إدارات الشركات على فترة تأخر إصدار التقارير المالية للشركات المصرية يكاد يكون منعدم، وبناء على ما تقدم سوف يشار إلى فترة تأخر إصدار التقارير المالية على انها فترة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات وهى الفترة ما بين تاريخ إنتهاء السنة المالية وتاريخ إعتماد مراقب الحسابات للتقرير النهائى لعملية المراجعة.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدارسات السابقة منذ نهاية العقد الثامن من القرن الماضى وحتى الأن قد حاولت تحديد العوامل المؤثرة على فترة تأخر إصدار المراجعين الخارجين لتقاريرهم عن القوائم المالية السنوية فى العديد من الدول، ويرى الباحث أنه فى ضوء نتائج تلك الدراسات يمكن استخلاص مجموعة من العوامل المشتركة والتى إستقر الرأى – إلى حد كبير – على معنوية تأثيرها على فترة عملية المراجعة فى أكثر من دراسة وفى أكثر من بيئة من البيئات التى خضعت للدراسة. ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات فى إصدار تقريره النهائى حول القوائم المالية السنوية إلى عوامل ترتبط بخصائص العملاء وأخرى ترتبط بخصائص مراقب الحسابات. وفيما يلى التفسير النظرى والقياس العملى لتلك العوامل تمهيدا لأدراجها ضمن نموذج الدراسة.

٨-٢-١ العوامل المرتبطة بخصائص عملاء المراجعة

تناولت العديد من الدراسات السابقة أثر حجم العميل على تأخر المراجعين فى إصدار تقاريرهم عن القوائم المالية للشركات فى العديد من الدول، ورغم إتفاق هذه الدراسات بشكل كبير على معنوية تأثير

ذلك المتغير على فترة عملية المراجعة إلا أن هذه الدراسات تتباين فى نتائجها حول إتجاه هذا التأثير، فبعض الدراسات (Yaacob & Ahmad,2012; Ho & Ng,1996) إنتهت إلى أن الشركات الأكبر حجماً كانت أكثر تأخيراً فى إصدار تقاريرها المالية عن تلك الشركات الأصغر حجماً. بينما أسفرت دراسات أخرى (Dao & Pham,2014; Habib & Bhuiyans,2011; Modugu et al.,2012) عن نتائج مخالفة لتلك الدراسات السابقة حيث كشفت عن وجود علاقة عكسية بين أحجام الشركات و فترة التأخر فى إصدار المراجعين لتقاريرهم عن القوائم المالية للشركات وبالتالى فترة التأخر فى إصدار تلك القوائم لمستخدميها.

ويرى الباحث أن الإختلاف بين الدراسات السابقة حول إتجاه العلاقة بين متغير حجم العميل وتوقيت الإنتهاء من أعمال المراجعة الخارجية أمراً بديهياً نظراً لإختلاف البيئة التى يعمل بها العميل من حيث الثقافة المجتمعية المرتبطة بإحترام عنصر الوقت وإدراك أثره على جودة المعلومات، كذلك إختلاف التنظيم القانونى وطبيعة وحجم العقوبات المرتبطة بالتأخر فى إصدار التقارير المالية للشركات من دولة الى أخرى.

ورغم أنه لا يمكن للباحث الحكم بشكل مسبق على إتجاه هذه العلاقة فى البيئة المصرية بالقياس على بيئات أو فترات اخرى، إلا أنه لا يمكن إهمال أثر هذا المتغير على فترة إتمام عملية المراجعة، لذلك وجد الباحث أهمية إدراج متغير حجم العميل ضمن نموذج الدراسة، ويمكن التعبير عن حجم العميل بالعديد من المؤشرات مثل حجم رأس المال ، حجم المبيعات، عدد العاملين بالشركة، غير أن الباحث يميل إلى إستخدام حجم الأصول كمقياس يعكس حجم العميل إتفاقاً مع اغلب الدراسات السابقة فى هذا الصدد التى إعتمدت على إستخدام هذا المقياس وكان له تأثير معنوى على فترة عملية المراجعة مع إختلاف إتجاه التأثير.

فضلاً عما سبق فأن تعقد عمليات العميل من العوامل التى أثبتت العديد من الدراسات (Khoufi & Khoufi, 2018; Abernathy et al., 2014) معنوية تأثيرها على فترة عملية المراجعة، فتعدد الشركات التابعة، والإنتشار الجغرافى لفروع الشركات، وتعدد المنتجات، وإختلاف القطاع الذى ينتمى إليه العميل ينعكس على حجم النشاط ودرجة تعقد عمليات العميل. والأكثر من ذلك أن إستراتيجية الإدارة المتبعة لها تأثير على درجة تعقد أنشطة العميل، فإتباع العميل لإستراتيجية اللامركزية فى الإدارة يؤدى إلى زيادة تعقد عمليات العميل نتيجة زيادة عدد القرارات الناتجة عن تعدد مراكز إتخاذ القرار، والنتيجة المنطقية التى تترتب على ذلك زيادة الحاجة إلى المزيد من الأنشطة الرقابية وينتج عن ذلك حاجة المراجع إلى المزيد من الوقت للتأكد من كفاءة وفعالية الأنشطة الرقابية، وللتعبير عن مستوى تعقد نشاط العميل وتضمينه فى نموذج الدراسة فقد إستخدمت العديد من الدراسات (Wang & Zhou,2012;

متغير أتعاب عملية المراجعة كمؤشر ينوب عن مستوى تعقد نشاط (Ettredge et al., 2006 العميل.

بالإضافة إلى ماسبق فقد تناولت العديد من الدراسات تأثير ربحية العميل على فترة عملية المراجعة وبالتالى على التأخر فى إصدار التقارير المالية للشركات، ورغم وجود تفسيرات مختلفة ومتعارضة فيما بينها، إلا أن أغلبها يشير إلى وجود تأثير معنوى لربحية العميل على الوقت المستغرق فى عملية المراجعة، فالعديد من الدراسات (Chang & Yong,2015; Apador & Noor, 2013) يتبنى إتجاه أن الشركات ذات الربحية المرتفعة تسعى إلى نشر قوائمها المالية بشكل أسرع من الشركات ذات الربحية المنخفضة، بينما تذهب دراسة أخرى (الصيرفى، ٢٠١٧) إلى عدم وجود تأثير لربحية العميل على فترة عملية المراجعة وبالتالى على فترة التأخر فى إصدار التقارير المالية للشركات، وعلى عكس ما توصلت إليه الدراسات السابقة إنتهت إحدى الدراسات (Joshi & AL-Bastaki, 2000) إلى أن ارتفاع مستوى الربحية للعميل يعنى ضمنا زيادة حجم النشاط ويتطلب ذلك مزيد من الوقت فى عملية المراجعة للتحقق من صدق هذا الإرتفاع فى مستويات الربحية.

ويتفق الباحث وبشكل مقيد مع رأى أغلب الدراسات فى أن إرتفاع مستوى الربحية يكون بمثابة حافز للشركات نحو الاسراع بإصدار التقارير المالية ولكن بشرط أخذ الأداء فى العام السابق فى الحسبان، فتعرض العميل لخسائر فى العام السابق وتحولها إلى معدلات ربحية مرتفعة فى العام التالى يؤدى إلى زيادة مستوى الشك المهنى لدى المراجعين وبالتالى زيادة الوقت المطلوب للتحقق من صدق معدلات الربحية، وبناء على ماسبق يرى الباحث أنه لأغراض التحليل الإحصائى والتحكم فى أثر ربحية العميل على فترة عملية المراجعة يجب إستخدام كلاً من معدل العائد على الأصول و مدى تكبد العميل لخسائر فى السنة المالية السابقة كمتغيرين ينوبان عن ربحية العميل فى نموذج الدراسة.

بالإضافة إلى ماسبق يرى الباحث أن مخاطر العميل تعد من العوامل التي تحدد مدى وطبيعة إختبارات عملية المراجعة، فإرتفاع مستوى المخاطر المرتبطة ببنود القوائم المالية للعميل وزيادة درجة الإعتماد المتوقع من جانب أصحاب المصالح على تلك القوائم المالية يؤدى إلى زيادة إحتمال تعرض المراجع إلى مخاطر التقاضى، لذلك من البديهى أن يقابل تلك الزيادة في مستوى المخاطر زيادة في فترة عملية المراجعة نتيجة زيادة الجهد المبذول من جانب المراجع.

ويرى الباحث أنه يمكن لأغراض التحليل الإحصائى والتحكم في أثر مخاطر العميل على فترة عملية المراجعة إستخدام العديد من المتغيرات للتعبير عن تلك المخاطر ضمن نموذج الدراسة، مثل نسبة مجموع كلاً من رصيد العملاء و أوراق القبض والمخزون إلى اجمالى الأصول، نسبة التداول السريع، ونسبة الرافعة المالية، وهى متغيرات إستعانت بها العديد من الدراسات السابقة في هذا الصدد (Arens et al.,2012; Francis,1984).

يضاف إلى ماسبق أن مجموعة أخرى من الدراسات (Chang & Yong,2015; Mouna & Anis,2013) تشير إلى معنوية العلاقة بين معدل المديونية للعميل وتأخر إصدار التقارير المالية للشركات، غير أنه يوجد تباين في الرأى حول إتجاه تأثير هذا العامل على فترة إصدار التقارير المالية. فبعض الآراء ترى بأن الشركات التي لديها مستويات مرتفعة من الديون تسعى إلى إصدار تقاريرها المالية بشكل أسرع لأرسال رسائل طمئنه إلى أصحاب الديون وتتعاون مع المراجع على تحقيق هذا الهدف، بينما تذهب اراء أخرى إلى ان الشركات التي لديها معدلات مديونية مرتفعة تتطلب المزيد من الوقت لإنهاء عملية المراجعة وهذا يؤثر بشكل سلبى على توقيت إصدار التقارير المالية لهذه الشركات. وايا كان الواقع في البيئة المصرية يرى الباحث أهمية إدراج هذا المتغير ضمن نموذج الدراسة.

فضلا عما سبق فأن توقيت إنتهاء السنة المالية للعميل أضحى يمثل أحد العوامل المؤثرة على فترة الإنتهاء من عملية المراجعة نظراً لتزايد أعداد العملاء سنوياً ومحدودية مكاتب المراجعة في سوق المهنة، ويؤدى زيادة عدد العملاء الذين تنتهى السنة المالية لشركاتهم في تاريخ معين إلى وجود ما يسمى بفترة الذروة بالنسبة لمكاتب المراجعة، الامر الذى ينعكس بشكل سلبى على توقيت الإنتهاء من عملية المراجعة، والجدير بالذكر أن هذا العامل يكاد يكون من العوامل التي لم تختلف الدراسات (Nor et al. 2010; Che-Ahmed & Abidin,2009) , على تأثيره على توقيت الإنتهاء من عملية المراجعة، لذلك يرى الباحث أهمية إدراجه ضمن نموذج الدراسة، ولأغراض التحليل الإحصائى والتحكم في أثر ذلك العامل على فترة عملية المراجعة سوف يتم إستخدام متغير وهمى لينوب عن موسم الذروة بحيث يأخذ المتغير القيمة واحد إذا كانت السنة المالية للشركة تنتهى خلال فترة الذروة ، بينما يأخذ القيمة صفر فيما عدا ذلك.

٨-٢-٢ العوامل المرتبطة بخصائص مراقب الحسابات

وفى إطار دراسة أثر العوامل المرتبطة بالمراجع الخارجي على تأخر إصدار المراجعين لتقاريرهم المالية، فقد ذهبت العديد من الدراسات (Rusmin & John,2017; Schroeder & Hogan,2013; Apador & Noor , 2013) في دول مختلفة إلى أن مكاتب المراجعة الدولية (Big 4) أو المحلية المرتبطة بمكاتب مراجعة دولية تكون أكثر قدرة على الإنتهاء من أعمال المراجعة وإصدار تقاريرها عن القوائم المالية بشكل أسرع عن مكاتب المراجعة صغيرة الحجم، وتبرر الدراسات ذلك بأن مكاتب المراجعة الدولية وكذلك المكاتب المحلية المرتبطة بمكاتب دولية تمتلك من الموارد البشرية والتكنولوجيا والخبرات ما يمكنها من إنجاز مهام المراجعة بشكل أسرع وبجودة مرتفعة عن تلك المكاتب الصغيرة التى تفتقر إلى تلك الإمكانيات.

ورغم إتفاق الدراسات السابق الإشارة إليها على إيجابية تأثير حجم مكتب المراجعة على فترة عملية المراجعة إلا أن دراسات أخرى (الصيرفى، ٢٠١٧) و (Walker & Hay,2013)إنتهت إلى عدم

وجود تأثير معنوى لحجم مكتب المراجعة على فترة تأخير المراجعين لتقاريرهم عن القوائم المالية للشركات.

ويرى الباحث أن إختلاف النتائج حول تأثير حجم مكتب المراجعة على فترة تأخر المراجعين في إصدار تقاريرهم عن القوائم المالية السنوية للشركات يرجع في المقام الأول إلى إختلاف بيئات تطبيق هذه الدراسات وكذلك إختلاف الفترات الزمنية التي تغطيها كلاً من هذه الدراسات، لذا يرى الباحث عدم إمكانية الإعتماد على نتائج أى من هذه الدراسات السابقة في تفسير تأثير هذا العامل على فترة تأخر المراجعين في إصدار تقاريرهم عن القوائم المالية السنوية للشركات فى البيئة المصرية، ولأغراض التحليل الإحصائى والتحكم في أثر حجم مكتب المراجعة على فترة تأخر تقرير المراجع الخارجي سوف يضمن الباحث هذا العامل ضمن نموذج الدراسة على أن يتم التعبير عنه بمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كان المراجع ينتمى لأحد مكاتب المراجعة الدولية ويأخذ القيمة (٠) فيما عدا ذلك.

بالإضافة إلى ماسبق يمكن القول بأن نوع تقرير المراجع وأثرة على تأخر إصدار المراجعين الخارجين لتقاريرهم عن القوائم المالية السنوية كان من أحد العوامل التى إحتلت مكان الصدارة فى العديد من الدراسات (Hay,2013; Yaacob & Ahmad, 2012; Leventis et al. 2005) فعندما يصدر المراجع تقريراً متحفظاً فإن الأمر يشير إلى قيام المراجع بالمزيد من أعمال المراجعة والتوسع فى الحصول على أدلة الإثبات للوصول إلى مستوى التأكيد المطلوب قبل إصدار تقرير متحفظ وهذا يستغرق المزيد من الوقت فى عملية المراجعة، ويزيد من ذلك الوقت ايضاً وجود مفاوضات بين الإدارة والمراجع حول عدد التحفظات وأسلوب التعبير عنها فى تقرير المراجع، حيث تحاول الإدارة تجنب العديد من التحفظات نظراً لأثرها السلبى المتوقع على علاقتها بأصحاب المصالح بالشركة.

ويرى الباحث أهمية تضمين المتغير السابق ضمن نموذج الدراسة، ولأغراض تحقيق ذلك إحصائياً والتحكم فى أثر نوع تقرير المراجع على فترة تأخر المراجعين الخارجين في إصدار تقاريرهم عن القوائم المالية للشركات، سوف يتم التعبير عن نوع تقرير المراجع بمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كان التقرير متحفظ ويأخذ القيمة (٠) إذا كان التقرير نظيف.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول إنتهجت إتجاه التغيير الدورى الإلزامى للمراجعين حفاظاً على إستقلالهم وحيادهم و رغم الجوانب الإيجابية لهذا النهج إلا إنه على الجانب الآخر له من الآثار السلبية والتى تتمثل فى التضحية بالخبرات التى إكتسبها المراجع السابق نتيجة طول فترة الإرتباط بالعميل.

ويعتقد الباحث أن السنة الأولى للتعاقد بين المراجع والعميل تنعكس بشكل سلبى على الوقت المستغرق فى عملية المراجعة، نظرا لحاجة المراجع إلى المزيد من الفهم لطبيعة أنشطة العميل والمخاطر

المرتبطة بها وكذلك أنظمة الرقابة الداخلية وآليات عملها، ولأغراض التحليل الإحصائى والتحكم فى أثر السنة الأولى للتعاقد بين المراجع والعميل على فترة عملية المراجعة سوف يتم التعبير عن ذلك بمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كان إرتباط المراجع بالعميل في السنة الأولى ويأخذ القيمة (٠) فيما عدا ذلك.

٨-٣ تطوير فروض البحث

لاحظ الباحث أن أغلب الدراسات السابقة إهتمت بشكل كبير بدراسة العوامل المؤثرة على فترة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات، غير أن هذه الدراسات ركزت على كلاً من العوامل المرتبطة بخصائص العميل (Blankley et al., 2014; Munsif et al.,2012; Ettredge et al., 2006) والعوامل المرتبطة بخصائص مراقب الحسابات (Knechel & Sharma, 2012; Tanyi et al., 2010)، ورغم أن العديد من الدراسات (Bédard & Gendron,2010; Sultana et al., 2015; Zhou et al. 2018) فى المجال المحاسبى قد إهتمت إلى حد كبير بدراسة العلاقة بين خصائص كلاً من لجان المراجعة الداخلية ومجالس إدارات الشركات على العديد من القضايا المحاسبية (مثل إدارة الأرباح، والتحفظ المحاسبى، والأداء المالى للشركات) إلا أن دراسة أثر تلك الخصائص على تأخر تقارير المراجعين الخارجين إتسمت بالندرة النسبية على الرغم من إتجاه العديد من المنظمات والتشريعات (Cadbury Committee, 1992, Sarbanes Oxley Act,2002) فى العديد من الدول فى الآونة الأخيرة لتدعيم دور كلاً من لجان المراجعة الداخلية ومجالس إدارات الشركات من خلال تبنى قواعد الحوكمة لتوجيه المسئوليات نحو تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتى يعد توقيت إتاحتها لمستخدميها أحد ركائز جودتها.

وبناء على ماسبق يرى الباحث أن دراسة تأثير كلاً من خصائص لجان المراجعة الداخلية ومجالس إدارات الشركات على توقيت إصدارالمراجعين لتقاريرهم عن القوائم المالية امر له أهميته من جانبين، الجانب الأول: حماية حقوق أصحاب المصالح فى الحصول على معلومات ذات جودة، والجانب الثانى يتمثل فى أختبار جودة ممارسات حوكمة الشركات، فنجاح تلك الممارسات فى تخفيض فترة عملية المراجعة يعد مؤشر على جودة تطبيق تلك الممارسات فى بيئتها، وانطلاقا من تلك الأهمية سوف يسعى الباحث إلى تطوير فروض الدراسة من خلال الجزء التالى.

٨-٣-١ حجم لجنة المراجعة الداخلية

يعد توافر عدد كافى من أعضاء لجان المراجعة الداخلية أحد المقومات الاساسية لنجاحها فى أداء دورها بفاعلية (DeZoort et al.,2002) ، لذلك حرص دليل قواعد حوكمة الشركات المصرى (الإصدار الثانى٢٠١١، الإصدار الثالث٢٠١٦) على تحديد الحد الأدنى بثلاثة أعضاء كشرط لتوافق تشكيل تلك اللجان مع تلك القواعد، وتشير بعض الدراسات (Bédard et al.,2004; Sultana et

(Zgarni, et al.,2016; Pucheta-Martinez & De Fuentes,2007) إلى وجود إرتباط ضئيل بين حجم لجان المراجعة الداخلية وفترة تأخر إصدار المراجعين لتقاريرهم عن القوائم المالية للشركات.

فى حين أن دراسات أخرى (Rahman & Ali, 2006; Pucheta-Martinez. & De Fuentes,2007) إنتهت إلى أن لجان المراجعة الداخلية الأكبر حجماً تكون أقل فاعلية بسبب زيادة مشاكل عدم التنسيق وعدم الإتفاق فى الرأى، مما يضعف من قدرة هذه اللجان على ممارسة ضغوطها على الإدارة للإستجابة للتعديلات التى يقترحها مراقب الحسابات، وينعكس ذلك بشكل سلبى على فترة عملية المراجعة ويؤدى إلى تأخر إصدار القوائم المالية المعتمدة.

بينما تدعم إحدى الدراسات (Shukeri & Islam ,2012) إتجاه أخر يذهب إلى أن زيادة حجم لجان المراجعة الداخلية وتنوع خبرات أعضائها يساهم فى حل النزاعات والإختلاف فى وجهات النظر بين الإدارة ومراقب الحسابات، مما ينعكس بشكل إيجابى على الفترة المستغرقة فى عملية المراجعة ، وبالتالى تنخفض فترة تأخر إصدار القوائم المالية المعتمدة.

وبناءً على ماسبق يتضح للباحث أن تأثير حجم لجان المراجعة الداخلية على تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات كان محل خلاف بين الدراسات السابقة فى بيئات مختلفة مما يجعل هذه العلاقة جديرة بالاختبار فى البيئة المصرية، وفى ضوء ماسبق يمكن صياغة الفرض الأول للدراسة على النحو التالى:

- توجد علاقة معنوية بين حجم لجان المراجعة الداخلية وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.

٨-٣-٢ إستقلال لجنة المراجعة الداخلية

تعتمد قدرة لجان المراجعة الداخلية على العمل بفاعلية فى شق كبير منها على مدى إستقلال تلك اللجان، ويؤكد على هذا المعنى العديد من الباحثون والاصلاحيون والجهات التنظيمية والتى تذهب إلى إقتراح تعزيز إستقلالية تلك اللجان كمنطلق لتحسين جودة التقارير المالية (Klein, 2002; Bédard et al.,2004; Blue Rebbon Committee, 1999). فضلاً عما سبق فقد إنتهت إحدى الدراسات التطبيقية إلى أن زيادة إستقلال أعضاء لجان المراجعة الداخلية من خلال الإستعانة بالمزيد من الأعضاء المستقلين يؤدى إلى إنخفاض مستويات إدارة الأرباح والتحريفات المتعمدة فى التقارير المالية.

ويرى بعض الباحثين (Zgarni, et al.,2016; Pucheta-Martinez & De Fuentes,2007) أن وجود لجان مراجعة ذات إستقلالية وتتألف من أعضاء مستقلين عن الشركة يجعل لدى هذه اللجان نوع من الحرص على الإستعانة بمراجعين خارجين متخصصين فى نشاط الشركة، مما ينعكس بشكل إيجابى على كلاً من جودة عملية المراجعة وتوقيت الإنتهاء منها، وفى ضوء سعى

الباحث للتحقق من صلاحية النتيجة السابقة فى البيئة المصرية يمكن صياغة الفرض الثانى للدراسة على النحو التالى:

- توجد علاقة عكسية بين إستقلال لجنة المراجعة الداخلية وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.

٨-٣-٣ سلطة لجنة المراجعة الداخلية

ركز المنظمون لأسواق المال فى العديد من دول العالم على وضع ضوابط لتشكيل لجان المراجعة الداخلية، والتأكد من توافر الموارد لتلك اللجان فى محاولة لتدعيم دورها فى عملية حوكمة الشركات، ويرى الباحث أن الأكثر أهمية من ذلك هو منح تلك اللجان السلطة الكافية لضمان قيامها بأداء أدوارها بفاعلية، وتتضمن قواعد الحوكمة فى معظم دول العالم إشارة إلى مهام تلك اللجان والتى تتمثل فى مراجعة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للشركات، وإختيار أو التوصية بإختيار مراقب الحسابات، وطرح تساؤلات مراقب الحسابات على الإدارة، وكذلك تمكينة من الوصول إلى المستندات ذات الصلة بأعماله، وهذه السلطة لن تتحقق لتلك اللجان الا بوجود ميثاق يحكم عملها ويتضمن الصلاحيات الممنوحة لها، أو على الأقل يجب أن يكون قرار التشكيل الخاص بتلك للجان متضمناً فى جزء منه تحديد واضح لصلاحيات تلك اللجان، حيث أن هذا التحديد الرسمى والواضح للصلاحيات يكون بمثابة مصدر قوة لهذه اللجان عند ممارستها لأعمالها.

ورغم أن معظم الدراسات (Cohen et al.,2004; Ika & Ghazali, 2012) فى هذا السياق قد تناولت العلاقة بين سلطة لجان المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، ولم تتناول بشكل مباشر العلاقة بين سلطة تلك اللجان وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات، إلا أن الباحث يرى بإمكانية الاستفادة من نتائج تلك الدراسات فى الوصول إلى إستنتاجات غير مباشرة يمكن إخضاعها للإختبار، فهذه الدراسات توصلت إلى نتيجة مؤداها وجود علاقة إرتباط عكسى بين سلطة لجان المراجعة الداخلية ومستويات إدارة الأرباح، و هذا يزيد من إعتقاد الباحث بوجود علاقة عكسية بين سلطة لجان المراجعة وفترة تأخر إصدار المراجعين لتقاريرهم عن القوائم المالية، حيث أن إطمئنان مراقب الحسابات لأداء تلك اللجان نتيجة منحها الصلاحية الكافية يخفض مستويات الشك المهنى لديه وبالتالى تنخفض فترة عملية المراجعة، وفى ضوء ذلك الإعتقاد يمكن صياغة الفرض الثالث للدراسة على النحو التالى:

- توجد علاقة عكسية بين سلطة لجان المراجعة الداخلية وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.

٨-٣-٤ الخبرة المالية لأعضاء لجان المراجعة الداخلية

نظرا لأهمية دور لجان المراجعة الداخلية فى عملية إعداد التقارير المالية، فإن الدراسات السابقة والمنظمين لأسواق المال فى العديد من الدول يذهبون إلى أهمية تضمين تشكيل لجان المراجعة الداخلية لأعضاء ذو خبرات مالية وذلك كضمان لفاعلية دورها فى أداء واجباتها الرقابية (SEC, 2002;

(Beasley& Salterio,2001)، ومبرر ذلك ما يتمتع به هؤلاء من قدرة على فهم احكام المراجعين وآليات لطرح الأسئلة على الإدارة والمراجعين الخارجين (Puasa et al.,2014)، لذا يرى (Badolato et al.,2014) أن تضمين لجان المراجعة لعضو واحد على الأقل ذو خبرة محاسبية ومالية له أثر إيجابى على جودة المعلومات المحاسبية التى تتضمنها التقارير المالية.

وتذهب بعض الدراسات إلى مدى أبعد من توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجان المراجعة الداخلية إلى بحث أثر مصادر إكتساب الخبرة المالية والمحاسبية على أداء تلك اللجان، خاصة على دورها التفاعلى مع مراقب الحسابات ومردود ذلك على تخفيض فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات، حيث يرى (Abernathy et al.,2014) أن إكتساب أعضاء لجان المراجعة الداخلية الخبرة المالية من خلال عملهم السابق كمراجعين خارجين يؤثر بشكل إيجابى على توقيت إصدار الشركات لتقاريرها المالية المعتمدة.

بينما يذهب اخرون (Abdul Rahman & Ali ,2006) إلى أن الخبرة المالية لأعضاء تلك للجان يزيد تأثيرها الإيجابى على فترة إصدار التقارير المالية المعتمدة للشركات حال إقترانها بخبرات فى مجال نشاط الشركات، بينما يرى اخرون (Sultana, et al.,2015) أن الخبرات المالية لأعضاء لجان المراجعة الداخلية المقترنة بتمتعهم بصفة الإستقلال عن الشركة والخبرة السابقة فى لجان مراجعة داخلية يكون ذو تأثير إيجابى على كلاً من جودة المعلومات المحاسبية وتوقيت إتاحة المعلومات لمستخدميها. وبناء على ماسبق يمكن صياغة الفرض الرابع للدراسة على النحو التالى:

- توجد علاقة عكسية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة الداخلية وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.

٨-٣-٥ جهود لجنة المراجعة الداخلية

نظرا لأهمية دور لجان المراجعة الداخلية فى رقابة وتقييم الأداء فان الجهات المنظمة لأسواق المال فى معظم دول العالم وضعت من القواعد ما يضمن سلامة تشكيل وعمل تلك اللجان، وفى جمهورية مصر العربية يوجد العديد من القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة الداخلية والتى تتمثل فى المادة (٧) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة عام ٢٠٠٢ والمعدلة فى عام ٢٠١٠، ودليل قواعد الحوكمة بإصداراته الثلاثة (٢٠٠٥-٢٠١١-٢٠١٦) كذلك دليل عمل لجان المراجعة الداخلية الصادر عام ٢٠٠٨.

وتشكل القواعد السابق الإشارة إليها الإطار المنظم لتشكيل وعمل لجان المراجعة الداخلية فى جمهورية مصر العربية والذى يستهدف ضمان فاعلية أدائها للدور المنوط بها، فهذه القواعد تؤكد على وجود الخبرة المالية لدى واحد على الأقل من أعضاء هذه اللجان، تؤكد تلك القواعد على الحد الأدنى للإجتماعات السنوية لتلك اللجان بأن لا تقل عن اربع مرات سنويا يتم خلالها فحص القوائم المالية الربع

سنوية ، ويشير دليل عمل لجان المراجعة الداخلية الصادر عام ٢٠٠٨ إلى ضرورة إتاحة وقتاً كافياً أثناء الإجتماعات لعرض وتغطية كافة بنود جدول الأعمال وإتاحة الوقت لكافة الأطراف الحاضرة لطرح أسئلتهم واستفساراتهم وعرض أفكارهم ومقترحاتهم وآرائهم ويجب أن تحضر الإدارة أو المراجع الداخلي هذه الإجتماعات بناءً علي دعوة مرسلة لهم من اللجنة.

ويتضح مما سبق أن عدد اجتماعات لجان المراجعة الداخلية السنوية يعد بمثابة مؤشر على الجهد المبذول من تلك اللجان، حيث تذهب العديد من الدراسات إلى أنه المؤشر الافضل الذى يمكن الاعتماد عليه للتعبير عن مستوى الجهد المبذول (Abbott et al.,2012; Stewart & Munro,2007).

وعلى الرغم من أن إحدى الدراسات (Khlif & Samaha, 2016) قد خلصت إلى وجود علاقة طردية بين عدد الإجتماعات السنوية لتلك اللجان وجودة التقارير المالية وإنعكاس الأداء الجيد لتلك اللجان من خلال الجهد المبذول على فترة عملية المراجعة. إلا أن الباحث يتحفظ على تلك النتائج ويرى أن قبولها يكون مشروط بالموارد المتاحة لهذه اللجان كذلك السلطات الممنوحة لها، ففى إعتقاد الباحث أن زيادة عدد الإجتماعات السنوية دون منح هذه اللجان الموارد أو السلطات الكافية لن يكون له أى مردود إيجابى على التقارير المالية، ولاختبار صحة هذه العلاقة يمكن صياغة الفرض الخامس للدراسة على النحو التالى:

- توجد علاقة عكسية بين جهد لجان المراجعة الداخلية وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.

٨-٣-٦ حجم مجلس الإدارة

تعد مجالس إدارات الشركات أحد الأطراف الفاعلة فى قضية جودة التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية، فهى الجهة المنوط بها مراقبة جودة المعلومات المالية التى يتم إبلاغها لجمهور المستخدمين، ورغم أن قواعد حوكمة الشركات إهتمت بوضع ارشادات للتشكيل الرشيد لتلك المجالس غير أحجام مجالس إدارات الشركات تتباين بين الشركات بعضها البعض، والتساؤل الأن هل يؤثر هذا التباين فى احجام تلك المجالس على جودة ادائها؟.

والملاحظ انه يوجد تباين فى الرأى حول أثر حجم مجلس الإدارة على ادائه، فالبعض (Abdul Rahman & Ali, 2006; Dimitropoulos & Asterious, 2010) يرى أن مجالس الإدارة كبيرة الحجم يرتبط بها العديد من المشاكل المتمثلة فى صعوبة التنسيق والتواصل بين أعضائها الامر الذى ينعكس على قدرتها على الرقابة الفعالة على جودة المعلومات المالية مقارنة بمجالس الإدارة صغيرة الحجم. بينما يذهب اخرون (Fauzi & Locke,2012) إلى رأى مخالف يرى أن زيادة حجم مجالس الإدارات يجعلها أكثر فاعلية فى مراقبة الشركات، حيث يساهم زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة

فى تبادل أفضل للمهارات والمعارف بين الأعضاء، حيث أن زيادة عدد أعضاء تلك المجالس يسمح بضم العديد فى الخبراء فى مجالات متنوعة.

وارتباطاً بموضوع البحث وجد الباحث تعارض فى الرأى حول أثر حجم مجلس الإدارة على فترة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات، فالبعض (Klai & Omri,2010; Hassan, 2016) يذهب إلى أن مجالس الإدارات ذات الاحجام الكبيرة ترتبط بتقارير مالية عالية الجودة ومستويات منخفضة من إدارة الأرباح مما ينعكس بشكل إيجابى على فترة تأخر المراجعين الخارجين فى إصدار تقاريرهم عن القوائم المالية للشركات، بينما يرى اخرون (Ilaboya & Iyafekhe,2014;) أن صغر حجم مجلس الإدارة يساهم فى تحقيق التنسيق بين الأعضاء وتخفيض وقت المناقشات والإختلاف مما يؤثر بشكل إيجابى على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات. وفى إعتقاد الباحث أن تأثير هذا العامل جدير بالدراسة فى البيئة المصرية على إعتبار أن الآراء السابقة للباحثين ترتبط ببيئة وفترة تطبيق تلك الدراسات، وبناء على العرض السابق للإتجاهات المختلفة للباحثين حول تلك القضية يمكن صياغة الفرض السادس للدراسة على النحو التالى:

- توجد علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.

٨-٣-٧ إستقلال مجلس الإدارة

حرصت قواعد الحوكمة على زيادة تمثيل الأعضاء المستقلين في مجالس إدارات الشركات مستهدفة في ذلك ضمان فعالية دور هذه المجالس في الرقابة على أداء الشركات بتجرد من أى مصالح شخصية، وبالتالي يتوقع إنعكاس ذلك على جودة المعلومات المحاسبية وزيادة مستوى الثقة بها من جانب المراجعين الخارجين مما يخفض فترة تأخر إصدار تقرير المراجعين الخارجين.

وتؤكد إحدى الدراسات(Sultana et al.,2015) على المعنى السابق حيث تذهب إلى أن مجالس إدارات الشركات التي تضم أغلبية من الأعضاء المستقلين تسعى إلى إنتقاء مراجعين خارجين مشهود لهم بالكفاءة والسمعة الحسنة، كذلك يكون لديهم الحرص في إنتقاء أعضاء لجان المراجعة الداخلية من ذوى الكفاءة وهذا يؤدى إلى زيادة إعتماد المراجعين الخارجين على أعمال المراجعين الداخلين، مما يخفض من فترة عملية المراجعة وبالتالي تنخفض فترة تأخر إصدار التقارير المالية المعتمدة من المراجعين الخارجين.

ورغم ماسبق إلا أن هناك دراسات (Abdul Rahman & Ali, 2006; Nehme et al.,2015; Handayani & Yustikasari, 2017) أخرى توصلت إلى نتائج مختلفة، حيث إنتهت إلى عدم وجود تأثير معنوى لإستقلال أعضاء مجالس إدارات الشركات على كلاً من مستوى إدارة الأرباح وفترة تأخر إصدار المراجعين الخارجين لتقاريرهم عن القوائم المالية.

و يميل الباحث إلى الإتجاه الذى يرى بان زيادة نسبة الأعضاء المستقلين في مجالس إدارات الشركات يعد أحد الضمانات لكفاءة عمل تلك المجالس ويدعم دورها في تيسير عمل المراجع الخارجي بما يمكنه من تخفيض فترة عملية المراجعة وبالتالى تخفيض فترة تأخير إصدار التقارير المالية، وفى ضوء الرأى السابق يمكن صياغة الفرض السابع للدراسة على النحو التالى:

- توجد علاقة عكسية بين نسبة الأعضاء المستقلين في مجالس إدارات الشركات وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.

٨-٣-٨ إزدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة

يتمتع المديرين التنفيذيين بالعديد من الخصائص و السلطات الواسعة فى إتخاذ القرارات، بالإضافة إلى إنهم أصحاب السلطة الفعلية فى تحديد متى وكيف يتم الكشف عن المعلومات، وبالتالى من المتوقع أن تؤثر هذه الخصائص وتلك السلطات على توقيت إصدار تقرير مراقب الحسابات، وحيث أن العضو المنتدب هو راس الهرم التنفيذى والمهيمن عليه فإن إزدواجية منصبه والجمع بينه وبين منصب رئيس مجلس الإدارة يضعف من الدور الرقابى لمجلس إدارة الشركة على أداء الإدارة التنفيذية بشكل يمكن ان يؤثر على توقيت إصدار التقارير المالية المعتمدة من مراقب الحسابات، حيث يرى Baatwah et al.,2015) أن توقيت إصدار التقارير المالية المعتمدة للشركات يتوقف على طبيعة وشكل التفاعل بين المديرين التنفيذين والمراجعين الخارجين.

ويؤكد (Daoud et al.,2015) على المعنى السابق حيث خلص في دراستة إلى أن إزدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة مع منصب العضو المنتدب يؤدى إلى فرض تهديد على جودة عملية المراقبة ومع امكانية حجب المعلومات غير المواتية عن الأطراف الخارجية، ويوجد شبه إجماع بين الدراسات (Mouna & Anis, 2013; Salehi & Bayaz,2018) السابقة على إختلاف بيئات تطبيقها حول تأثير تلك الإزدواجية بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب على توقيت الإنتهاء من اعمال المراجعة الخارجية وإصدار المراجعين الخارجين لتقاريرهم عن القوائم المالية للشركات، حيث تشير تلك الدراسات إلى أن تلك الإزدواجية تؤدى إلى وضع المعوقات امام المراجعين الخارجين في الوصول إلى المعلومات عن الجوانب السلبية عن أداء الشركات، ويتزامن مع ذلك إرتفاع مستوى الشك المهنى لدى المراجع في المعلومات التي يحصل عليها مما يؤدى إلى زيادة فترة عملية المراجعة وتأخر إصدار التقارير المالية. وبناء على ما سبق يمكن صياغة الفرض الثامن للدراسة على النحو التالى:

- توجد علاقة معنوية بين إزدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.

٨-٣-٩ تمثيل المرأة فى مجلس الإدارة

تشير العديد من الدراسات (Gulamhussen & Santa, 2010; Nielsen & Huse, 2010; Faccio et al., 2016;Che-Ahmed & Ahmed,2016; Yasser, et al.,2017; Alsmady,2018) فى العديد من الدول إلى أن التنوع فى تشكيل مجالس الإدارات من خلال مشاركة النساء للرجال فى تلك المجالس يتيح المزيد من الفرص الإبتكارية الناتجة عن تنوع الافكار والمعارف والسلوك بما ينعكس وبشكل إيجابى على كفاءة رصد وتطوير أداء الشركات، وقد إنتهت بعض هذه الدراسات إلى أن الشركات التى لديها هذا التنوع فى تشكيل مجالس إدارتها أظهرت نتائج مالية أفضل من تلك التى لا يتوافر فى مجالس إداراتها مثل هذا التنوع، فضلاً عن ذلك فان هذا التنوع إقترن بيانات مالية اكثر جودة، ويرجع البعض (Faccio et al., 2016) تلك النتائج إلى ان النساء أقل إقبال على المخاطرة ولديهم ميل فطري إلى الإلتزام بالقواعد والانظمة وهذا ينعكس بشكل إيجابى على الإلتزام بتوقيت إصدارالتقارير المالية للشركات.

ورغم نتائج الدراسات السابقة المؤيدة لتأثير مشاركة المرأة – فى مجالس إدارات الشركات– على الأداء وكذلك توقيت إصدار التقارير المالية، إلا أن هناك دراسات (Hassan et al.,2015; Hamdan, 2015) أخرى فى دول مختلفة لم تجد تأثير لتمثيل المرأة فى مجالس إدارات الشركات على أداء هذه الشركات.

وإنطلاقا من سعى الدولة المصرية إلى تفعيل دور المرأة فى شتى جوانب الأعمال يجد الباحث أنه من الأهمية أختبار أثر تمثيل المرأة فى مجالس إدارات الشركات على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات من خلال صياغة الفرض التاسع للدراسة على النحو التإلى:

- توجد علاقة عكسية بين نسبة تمثيل المرأة فى مجلس الإدارة وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.

٨-٣-١٠ نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة فى أسهم الشركة

يعد انفصال الملكية عن الإدارة لب مشكلة الوكالة نظراً لإختلاف أجندة الأهداف لكل من الفئتين، لذلك يتوقع الباحث إنخفاض حدة تلك المشكلة والتى تتمثل فى تعارض المصالح مع زيادة نسبة ملكية أعضاء مجالس الإدارة للأسهم فى تلك الشركات التى يقومون على إداراتها. ويؤكد العديد من الباحثين (Che-Ahmed & Abidin,2009; Hashim,2017) على هذا المعنى حيث يذهب هؤلاء إلى أن مجلس الإدارة هو صاحب التأثير الأول على جودة التقارير المالية فى حين أن المستفيد الأول من تلك الجودة هم حملة الأسهم، و أن الفصل التام بين الفئتين يرسخ من حدة تعارض المصالح بينهم، لذلك فإن الحرص على إزدواجية صفة بعض أعضاء مجلس الإدارة من خلال تملكهم لجزء من اسهم الشركة يساعد فى الوصول إلى نقطة هام وجوهرية تتمثل فى أن يصبح بعض المشرفين على إنتاج المعلومات بوصفهم أعضاء مجلس إدارة مستخدمين لها، مما يولد الدافع لديهم للحفاظ على جودة تلك المعلومات والحرص

على الإلتزام بخصائص جودتها، وحيث أن توقيت توفير المعلومات لمستخدميها يعد احد خصائص تلك الجودة، لذا يعتقد الباحث بوجود تأثير إيجابى لزيادة نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة على فترة التأخر فى إصدار تقرير مراقب الحسابات. وإنطلاقاً مما سبق يمكن صياغة الفرض العاشر للدراسة على النحو التالى:

- توجد علاقة عكسية بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.

٨-٣-١١ الجهد المبذول من أعضاء مجلس الإدارة

يشير دليل قواعد الحوكمة المصرى (الإصدارالثانى ٢٠١١، الإصدارالثالث ٢٠١٦) إلى أن مجلس إدارة الشركة يلعب دوراً حاسماً فى وضع الأهداف الإستراتيجية وإقرار الإستراتيجيات والسياسات العامة التى تهيمن على سير العمل وبالتالى فأن الجهد المبذول من مجلس الإدارة له إنعكاس على أداء الشركة بصفة عامة وجودة المعلومات الصادرة عنها بصفة خاصة.

وتعبر معظم الدراسات(Stewart & Munro,2007; Sultana et al.,2015) عن الجهد المبذول من جانب مجلس الإدارة من خلال مؤشر غير مباشر يتمثل فى عدد الإجتماعات خلال العام، وتؤيد هذه الدراسات التأثير الإيجابى لإنتظام هذه الإجتماعات على جودة الربح المحاسبى وإنخفاض مستويات إدارة الأرباح.

واستناداً إلى نتائج تلك الدراسات السابقة فقد إنتهت بعض الدراسات (Nehme et al.,2015; Khafid & Arief, 2017) إلى أن زيادة عدد إجتماعات مجلس الإدارة يؤدى إلى تحسين مستوى الإدراك من جانب أعضاء مجلس الإدارة بالعمليات التشغيلية والمالية وبالتالى تزيد قدرة مجلس الإدارة على تقديم التسهيلات اللازمة للمراجع الخارجى لإنجاز اعماله فى أسرع وقت، ويرى الباحث أنه رغم منطقية هذه النتيجة إلا أن صحتها يرتبط بالبيئة التى طبقت بها هذه الدراسة التى تختلف فى مقوماتها عن البيئة المصرية الأمر الذى يستدعى إعادة إختبارها فى بيئة تطبيق الدراسة الحالية. وإنطلاقاً مما سبق يمكن صياغة الفرض الحادى عشر للدراسة على النحو التالى:

- توجد علاقة عكسية بين جهد مجلس الإدارة وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.

٨-٤ الدراسة التطبيقية

يستهدف الجزء التالى إختبار فروض البحث فى البيئة المصرية، التى خلص اليها الباحث من الدراسة النظرية فى الجزء السابق، والتى تناولت أثر خصائص كلاً من مجلس الإدارة ولجان المراجعة الداخلية على فترة تأخر إصدارالمراجعين الخارجين لتقاريرهم عن القوائم المالية للشركات فى العديد من الدراسات فى دول العالم المختلفة، كذلك تسعى الدراسة التطبيقية للتعرف على تأثير المتغيرات الأخرى

المرتبطة بخصائص كلاً من المراجعين الخارجين والعملاء على فترة تأخر المراجعين فى إصدار تقاريرهم عن القوائم المالية.

٨-٤-١ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة فى جميع الشركات المساهمة المدرجة فى البورصة المصرية، وتتكون عينة الدراسة من عينة حكمية من هذه الشركات خلال الفترة من عام ٢٠١٦-٢٠١٧، وروعي فى اختيار العينة مايلى:

- تقتصر مفردات العينة على الشركات المساهمة غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية دون المؤسسات المالية نظراً لما تتميز به من طبيعية خاصة.
- سوف يتم إستبعاد الشركات المساهمة غير المالية التى لا يتوافر عنها بيانات كافية تستوفى متطلبات هذه الدراسة.

٨-٤-٢ تجميع بيانات الدراسة

لتجميع البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية اعتمد الباحث على مصدرين للبيانات. المصدر الأول تتمثل فى موقع مباشر ويتضمن القوائم والتقارير المالية المعتمدة للشركات المساهمة المصرية المختارة ضمن عينة الدراسة، كذلك البيانات المنشورة على المواقع الالكترونية لتلك الشركات. أما المصدر الثانى فهو الاستبيانات التى تم توزيعها على مديرى اقسام المراجعة الداخلية من خلال المقابلات الشخصية أو عن طريق البريد الالكترونى. ويتضمن الملحق رقم (١) نموذج للاستبيان المستخدم.

٨-٤-٣ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

وفقاً لأهداف الدراسة يتمثل المتغير التابع فى فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات، ويتم قياس هذه الفترة وفقاً لم إستقرت عليه معظم الدراسات (الصيرفى، ٢٠١٧؛ السليحات واخرون،٢٠١٧) (Ettredge et al., 2006; Abernathy et al., 2014; Oussi & Taktak,2018; Khoufi & Khoufi, 2018) السابقة فى هذا الشأن بالفترة ما بين تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقريره النهائى.

وتتمثل المتغيرات المستقلة فى مجموعتين، الأولى: وهى المتغيرات المستقلة الرئيسية للدراسة والتى تتمثل فى كلاً من خصائص لجان المراجعة ومجالس إدارات الشركات، والثانية تتمثل فى مجموعة المتغيرات المستقلة الحاكمة والتى ترتبط بكل من خصائص العملاء والمراجعين الخارجين، ويعرض الجدول رقم (١) ملخص لهذه المتغيرات وكيفية قياسها كمياً على النحو التالى:

المتغيرات المستقلة	قياس المتغيرات

اولاً: متغيرات البحث الرئيسية	
حجم لجنة المراجعة الداخلية	يعبر عنه بعدد أعضاء لجنة المراجعة الداخلية.
إستقلال لجنة المراجعة الداخلية	ويعبر عنها بنسبة الأعضاء غير التنفيذين فى لجنة المراجعة الداخلية إلى إجمالي عدد الأعضاء.
سلطة لجنة المراجعة الداخلية	يتم التعبير عنها بمتغير وهمى يأخذ رقم (١) حال وجود لائحة تتضمن الصلاحيات الممنوحة لتلك اللجان وتأخذ الرقم (٠) بخلاف ذلك.
الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة الداخلية	نسبة أعضاء لجنة المراجعة الداخلية ذوى الخبرة المالية إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة
الجهد المبذول من أعضاء لجنة المراجعة الداخلية.	يعبر عنه بعدد االإجتماعات خلال السنة المالية.
حجم مجلس الإدارة	يعبر عنه بعدد أعضاء مجلس الإدارة
إستقلال مجلس الإدارة	يعبر عنه بنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى إجمالي عدد الأعضاء
إزدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة	ويتم التعبير عنه بمتغير وهمى يأخذ الرقم (١) حال الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ووظيفة العضو المنتدب ويأخذ الرقم (٠) بخلاف ذلك.
تمثيل المرأة فى مجلس الإدارة	يعبر عنه بنسبة عدد السيدات الأعضاء بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد الأعضاء.
ملكية أعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة	يعبر عنه بنسبة عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة.
الجهد المبذول من أعضاء مجلس الإدارة	يعبر عنه بعدد الاجتماعات خلال السنة المالية.
ثانياً: المتغيرات الحاكمة	
حجم العميل	يتم التعبير عنه باللوغاريتم الطبيعى لإجمالي اصول الشركة.
تعقد نشاط العميل	عدد الشركات التابعة
	تنوع نشاط العميل ويعبر عنه بمتغير وهمى ياخذ الرقم (١) فى حال تعدد جوانب نشاط الشركة ويأخذ الرقم (٠) حال غياب هذا التعدد

ربحية العميل	ويعبر عنها بمعدل العائد على الأصول ويقاس بنسبة صافى الدخل قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول.
مدى تعرض العميل لخسائر فى العام السابق	ويتم التعبير عن ذلك بمتغير وهمى يأخذ رقم (١) حال تحقق خسائر فى العام السابق ويأخذ الرقم (٠) بخلاف ذلك.
مخاطر العميل	نسبة مجموع رصيد كلاً من العملاء و أوراق القبض والمخزون إلى إجمالي الأصول.
	نسبة التداول السريع وتقاس بطرح المخزون من إجمالى الأصول المتداولة وقسمة الناتج على الإلتزامات المتداولة.
	الرافعة المالية وتقاس بنسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية
تاريخ نهاية السنة المالية	يتم التعبير عنه بمتغير وهمى يأخذ الرقم (١) إذا كانت نهاية السنة المالية فى ٣١ ديسمبر ، ويأخذ الرقم صفر بخلاف ذلك.
حجم مكتب المراجعة	يتم التعبير عنه بمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) فى حال أداء عملية المراجعة من قبل مكتب مراجعة مرتبط بإحدى مكاتب المراجعة الدولية ويأخذ القيمة (٠) فيما عدا ذلك.
نوع رأى المراجع	يعبر عنه بمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) حال إصدارالمراجع تقرير بخلاف التقرير النظيف ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.
فترة ارتباط المراجع بالعميل	يعبر عنها بمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كانت السنة الأولى لإرتباط المراجع بالعميل، ويأخذ القيمة (٠) فيما عدا ذلك.

جدول (١)

٨-٤-٤ نموذج الدراسة

سوف يتم الإعتماد على نموذج الإنحدار المتعدد لإختبار الفروض والذى يمكن عرضة على النحو التالى:

ARL= β 0+ β 1 X1+β 2 X2 + β 3 X3 + β 4 X4 + β 5 X5+ β 6 X6+ β 7 X7+ β 8 X8 + β 9 X9+ β 10 X10+ β 11 X11+ β 12 X12+ β 13 X13+ β 14 X14+ β 15 X15+ β 16 X16+ β 17 X17+ β 18 X18+ β 19 X19+ β 20 X20+ β 21 X21+ β 22 X22+ β 23 X23+ E

ويوضح الجدول رقم (٢) مدلول المتغيرات:

ARL:	فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات.	X12:	حجم العميل
X1:	حجم لجنة المراجعة الداخلية .	X13:	عدد الشركات التابعة
X2:	إستقلال لجنة المراجعة الداخلية.	X14:	تنوع نشاط العميل.
X3:	سلطة لجنة المراجعة الداخلية.	X15:	معدل العائد على الأصول.
X4:	الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة الداخلية.	X16:	تعرض العميل لخسائر فى سنوات سابقة.
X5:	جهد أعضاء لجنة المراجعة الداخلية.	X17:	إجمالي العملاء واوراق القبض والمخزون إلى إجمالي الأصول.
X6:	حجم مجلس الإدارة .	X18:	نسبة التداول السريع.
X7:	إستقلال مجلس الإدارة.	X19:	الرافعة المالية.
X8:	إزدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة.	X20:	تاريخ نهاية السنة المالية.
X9:	نسبة تمثيل المرأة فى مجلس الإدارة	X21:	حجم مكتب المراجعة
X10:	نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة.	X22:	نوع رأى المراجع.
X11:	جهد أعضاء مجلس الإدارة .	X23:	فترة ارتباط المراجع بالعميل.
E :	تمثل الخطأ العشوائي، و يمثل ذلك الجزء في فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لايتضمنها النموذج.		
β 1−β23: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.			

جدول (٢)

٨-٤-٥ نتائج التحليل الإحصائى

قام الباحث بإجراء التحليل الإحصائى للبيانات التى تم تجميعها بإستخدام نموذج الإنحدار المتعدد وبالإعتماد على البرنامج الإحصائى SPSS وذلك عند دراسة العلاقة بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات المستقلة وذلك عند مستوى ثقة ٩٥%، ويعرض الجزء التالى نتائج التحليل الإحصائى لبيانات الشركات المتضمنة فى عينة الدراسة.

٨-٤-٥-١ الإحصاءات الوصفية للبيانات

يعرض الجدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية للبيانات الخاصة بالشركات الممثلة فى عينة الدراسة، حيث يتضح أن الحد الأدنى لفترة إصدار القوائم المالية المعتمدة للشركات محل الدراسة ٤٠ يوم والحد الأقصى ١٣٩ يوم و أن متوسط فترة التأخير فى إصدار القوائم المالية المعتمدة من المراجعين الخارجين تبلغ ٧٣ يوم تقريباً، ويشير الإنحراف المعيارى إلى وجود تباين كبير بين الشركات فيما يتعلق بفترة التأخير فى إصدار قوائمها المالية المعتمدة.

وفيما يتعلق بخصائص لجان المراجعة الداخلية ومدى توافقها مع قواعد الحوكمة المصرية فى إصدارها الثالث عام ٢٠١٦، يتضح من الجدول رقم (٣) توافق تشكيل وعمل هذه اللجان مع تلك القواعد إلى حد كبير، حيث يبلغ متوسط عدد الأعضاء فى تلك اللجان ٤ أعضاء تقريباً، كذلك يبلغ متوسط نسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذين فى هذه اللجان ٠.٦٧ وهى نسبة معقولة، يضاف إلى ذلك أن متوسط النسبة المعبرة عن الخبرة المالية لأعضاء تلك اللجان يبلغ ٠.٣٣٦٤ لو تم مقارنتها مع متوسط عدد أعضاء تلك اللجان البالغ ٤ أعضاء فإن تلك المقارنة تشير إلى توافر عضو واحد على الأقل من ذوى الخبرة المالية ضمن تلك اللجان وهو الحد الأدنى الذى أشارت إليه قواعد الحوكمة، فضلا عما سبق يوضح الجدول أن متوسط عدد إجتماعات لجان المراجعة يبلغ ٥ إجتماعات خلال العام تقريباً، وهو أمر يتوافق مع الحد الأدنى المنصوص عليه ضمن قواعد الحوكمة البالغ ٤ اجتماعات سنوية بحد ادنى إجتماع كل ثلاثة شهور.

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ARL	76	40.00	139.00	73.5789	23.54868
X1	76	3.00	7.00	3.6579	.88773
X2	76	.00	1.00	.6708	.33291
X3	76	.00	1.00	.8200	.37892
X4	76	.00	.66	.3364	.23597
X5	76	3.00	8.00	5.5395	2.06843
X6	76	5.00	17.00	8.5658	2.61960
X7	76	.00	.28	.1330	.16777
X8	76	.00	1.00	.5921	.49471
X9	76	.00	.44	.0991	.10942
X10	75	.00	.9184	.75407	.1972473
X11	76	4.00	14.00	7.7632	3.22436
X12	76	6.32	10.63	8.8599	.80327
X13	75	.00	12.00	1.9467	3.12312
X14	76	.00	1.00	.3158	.46792
X15	76	.00	.42	.0845	.09527
X16	76	.00	1.00	.1974	.40066
X17	76	.00	.74	.3119	.18599

X18	76	.03	18.70	1.7306	2.97249
X19	76	.00	12.30	1.5760	2.17545
X20	76	.00	1.00	.8158	.39023
X21	76	.00	1.00	.8026	.40066
X22	76	.00	1.00	.2632	.44327
X23	76	.00	1.00	.1842	.39023

جدول (٣)

وفيما يتعلق بخصائص مجالس إدارات الشركات المتضمنة فى العينة ومدى توافقها مع قواعد الحوكمة المصرية فى إصدارها الثالث عام ٢٠١٦، يتضح من الجدول رقم (٣) توافق تشكيل وعمل مجالس إدارات تلك الشركات مع تلك القواعد إلى حد كبير فى بعض الجوانب، حيث يتضح أن متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة فى تلك الشركات يبلغ ٨ أعضاء تقريباً، ومتوسط نسبة الأعضاء المستقلين تبلغ 28. من إجمالي عدد الأعضاء، كذلك متوسط عدد االإجتماعات خلال العام يبلغ ٧ اجتماعات تقريباً. فضلاً عما سبق يلاحظ أرتفاع متوسط نسبة عدد الشركات التى يتم الجمع فيها بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب حيث تبلغ متوسط النسبة ٠.٥٩ تقريباً، كذلك يلاحظ إنخفاض متوسط نسبة تمثيل المرأة فى مجالس إدارات الشركات حيث تبلغ النسبة ٠.٠٩٩١ ، وغالب ما يكون ذلك التمثيل ناتج عن ملكية أسهم بالشركة وليس ناتج عن خبرات لأعضاء مستقلين او غير تنفيذين.

٨-٤-٥-٢ ملخص النموذج

يعرض الجدول رقم (٤) ملخص النموذج كما ورد فى مخرجات التشغيل الإلكتروني للبيانات.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.755[a]	.570	.372	18.76044	2.946	.001[b]

a. Predictors: (Constant), X23, X10, X9, X22, X13, X2, X18, X16, X14, X7, X17, X6, X12, X8, X11, X3, X20, X15, X19, X4, X21, X5, X1

جدول (٤)

ويتضح من الجدول رقم (٤) ان قيمة (R) والتى تعبر عن مدى قوة الإرتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التى يتضمنها النموذج تبلغ ٠.٧٥٥ وبالتالى يمكن القول بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فى هذا النموذج تبدو قوية نظراً لإرتفاع قيمة معامل الإرتباط، كذلك يوضح الجدول السابق أن قيمة (R Square) التى تعبر نسبة التغير فى المتغير التابع نتيجة التغير فى

المتغيرات المستقلة تبدو متوسطة القوة حيث تبلغ تلك النسبة ٠.٥٧، بالإضافة إلى ماسبق يتضح أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥ وهو ما يعنى معنوية النموذج.

٨-٤-٥-٣. معاملات المتغيرات المستقلة وإختبار الفروض

يعرض الجدول رقم (٥) معاملات المتغيرات المستقلة ومستوى المعنوية الخاص بكل متغير كما وردت فى مخرجات التشغيل الإلكتروني للبيانات. ومن فحص تلك المعاملات ومستويات المعنوية المرتبطة بها يمكن استخلاص النتائج التالية:

توجد علاقة عكسية بين فترة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات وبعض الخصائص المرتبطة بتشكيل وعمل لجان المراجعة الداخلية، والمتمثلة فى عدد الأعضاء (X1)، الإستقلال (X2)، السلطة الممنوحة (X3)، الخبرة المالية للأعضاء (X4)، وأخيراً عدد الإجتماعات السنوية لتلك اللجان (X5).

coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	109.771	31.757		3.457	.001
X1	-1.482-	3.948	-.055-	-.375-	.709
X2	-2.212-	9.658	-.031-	-.229-	.820
X3	-8.202-	8.171	-.129-	-1.004-	.020
X4	-13.459-	13.636	-.132-	-.987-	.328
X5	-1.834-	1.599	-.160-	-1.147-	.257
X6	-.807-	1.000	-.091-	-.808-	.263
X7	-14.677-	-15.695-	-.105-	-.935-	.354
X8	.929	5.682	.019	.164	.871
X9	-12.442-	25.937	-.058-	-.480-	.004
X10	.165	.138	.138	1.192	.239
X11	-1.562-	.936	-.214-	-1.669-	.000
X12	.310	3.777	.011	.082	.935
X13	2.177	.863	.289	2.522	.015
X14	3.026	6.523	.060	.464	.645
X15	8.976	34.051	.036	.264	.793
X16	10.992	6.932	.188	1.586	.009
X17	1.615	16.117	.013	.100	.921
X18	-1.356-	1.015	-.172-	-1.336-	.188

X19	-1.097-	-1.412-	-.102-	-.777-	.441
X20	4.013	7.818	.065	.513	.007
X21	-14.148-	8.283	-.236-	-1.708-	.094
X22	8.381	5.865	.158	1.429	.159
X23	.763	7.176	.012	.106	.916

جدول رقم (٥)

توجد علاقة عكسية بين فترة تأخر إصدارتقرير مراقب الحسابات وبعض المتغيرات المرتبطة بخصائص مجالس إدارات الشركات والتى تتمثل فى عدد الأعضاء بتلك المجالس(X6)، نسبة الأعضاء المستقلين (X7)، نسبة تمثل المرأة فى تلك المجالس، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام (X11).

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والمعبر عن فترة تأخر إصدارتقرير مراقب الحسابات وبعض المتغيرات المرتبطة بخصائص عملاء عملية المراجعة والتى تتمثل فى نسبة التداول السريع (X18)، وكذلك مدى الإعتماد على الرافعة المالية فى تمويل نشاط العميل (X19). بينما يوضح الجدول أنه يوجد علاقة طردية بين تاريخ إنتهاء السنة المالية للعميل فى أوقات الذروة فى مكاتب المراجعة (X20) وفترة تأخر إصدارتقرير مراقب الحسابات

بالإضافة إلى ما سبق يتضح من الجدول السابق وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والمعبر عن فترة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات وبعض المتغيرات المرتبطة بخصائص مراقب الحسابات والتى تتمثل فى حجم مراقب الحسابات (X21)، وفترة إرتباط المراجع بالعميل (X23).

فضلا عما سبق يشير الجدول السابق إلى وجود علاقة طردية بين فترة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات والعديد من المتغيرات المستقلة المرتبطة بخصائص مجلس الإدارة والتى تتمثل فى إزدواجية منصبي رئيس مجلس والعضو المنتدب (X8)، ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة (X19)، كذلك بعض المتغيرات المستقلة المرتبطة بخصائص العملاء والتى تتمثل فى حجم العميل (X12)، عدد الشركات التابعة (X13)، تنوع نشاط العميل (X14)، معدل العائد على الأصول (X15)، مدى تعرض العميل لخسائر فى العام السابق (X16)، ونسبة إجمالي قيمة العملاء و أوراق القبض والمخزون إلى إجمالي الأصول (X17). يضاف إلى ذلك وجود علاقة طردية بين المتغير التابع ونوع رأى المراجع فزيادة عدد التحفظات فى تقرير المراجع ينعكس بالزيادة على فترة عملية المراجعة (X22).

ورغم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على إختلاف إتجاهات هذه العلاقات إلا أنه لا يمكن تعميم نتائج العينة على المجتمع إلا بفحص مستوى المعنوية المقابل لكل من العلاقات السابقة والذى يظهر بالجدول رقم (٥). حيث يتضح من الجدول معنوية العلاقة بين فترة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات وكل من المتغيرات الخاصة بسلطة لجان المراجعة الداخلية (X3)، وتمثيل المرأة

بمجلس الإدارة (X9)، جهد مجلس الإدارة (X11)، وعدد الشركات التابعة للعميل (X13)، ومدى تعرض العميل لخسائر فى العام السابق (X16)، وأخيراً تاريخ نهاية السنة المالية (X20). بينما العلاقة بين المتغير التابع وباقى المتغيرات المستقلة الأخرى فإنها تبدو غير معنوية حيث أن مستوى المعنوية كما يظهر الجدول السابق أكبر من ٠.٠٠٥.

وبناء على ما تقدم وفى ضوء فروض الدراسة تقبل الفروض الاحصائية الأصلية التى تفترض وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات وكلاً من سلطة لجنة المراجعة الداخلية، وتمثيل المرأة فى مجلس الإدارة والجهد المبذول من أعضاء مجلس الإدارة وهى الفروض الثالث والتاسع والحادي عشر، ويتم رفض الفروض البديلة التى ترى بعدم وجود العلاقة المذكورة. بالإضافة إلى ذلك يتم رفض جميع الفروض الاحصائية الاصلية الباقية والتى تفترض وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهى جميع الفروض ماعدا الفرض الثالث و التاسع والحادي عشر، لعدم معنوية العلاقة وبالتالى نقبل الفروض البديلة والتى تذهب إلى عدم وجود علاقة بين كل من هذه المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

٨-٥ نتائج وتوصيات الدراسة

فى ضوء أهمية الدراسة وارتباطاً بتحقيق أهدافها من خلال شقيها النظرى والتطبيقى يمكن صياغة نتائج وتوصيات الدراسة على النحو الموضح فى الجزء التالى.

٨-٥-١ نتائج الدراسة

- لاحظ الباحث وفرة الكتابات المرتبطة بالعوامل المؤثرة فى توقيت إصدار القوائم المالية المعتمدة من مراقب الحسابات فى العديد من الدول المتقدمة وندرة شديدة فى ذلك المجال على مستوى المنطقة العربية، مما يعنى عدم إدراك لأهمية عنصر الوقت كأحد العناصر الحاكمة لجودة المعلومات المحاسبية.
- اتضح للباحث من الدراسة التطبيقية المطبقة على عينة من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية أن فترة إصدارالقوائم المالية المعتمدة من مراقب الحسابات تتراوح بين ٤٠- ١٣٩يوم وأن متوسط تلك الفترة من خلال مفردات العينة يبلغ ٧٣ يوم تقريباً مما يعنى أن غالبية الشركات تلتزم بالقواعد المحددة لتلك الفترة فى البيئة المصرية والتى حددتها المادة السادسة من قواعد القيد والشطب فى البورصة المصرية بثلاثة اشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية، وأن الشركات غير الملتزمة بالحدود القصوى لتلك المهلة تمثل إستثناء وليس قاعدة.
- أوضحت الدراسة التطبيقية عدم تأثير العديد من الخصائص المرتبطة بلجان المراجعة الداخلية على فترة تأخير إصدار القوائم المالية المعتمدة من مراقب الحسابات، مثل حجم وإستقلال تلك

اللجان والخبرة المالية لأعضائها وعدد إجتماعاتها، رغم إلتزام الشركات الممثلة فى العينة عند تشكيلها لتلك اللجان بقواعد الحوكمة المصرية من ناحية وثبوت فاعلية تأثير هذا الإلتزام على توقيت تأخر إصدار القوائم المالية المعتمدة من مراقب الحسابات فى العديد من الدراسات (Khlif 2016; Puassa et al.,2014; Shukeri & Islam & Samaha, 2016; Zgarni, et al., 2012), التى تمت فى دول متقدمة، مما يعنى أن الإلتزام بتلك القواعد فى الغالب ما يكون إلتزاماً شكلياً فقط.

- أثبتت الدراسة التطبيقية فرض وجود علاقة عكسية بين سلطة لجان المراجعة الداخلية وفترة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات، ويرى الباحث أن قراءة هذه النتيجة جنباً إلى جنب مع النتيجة السابقة يشير إلى أن الإلتزام بقواعد الحوكمة بشأن لجان المراجعة الداخلية دون وجود سلطة لتلك اللجان، تتمثل فى وجود لائحة تحدد حقوقها واجباتها يؤدى إلى فقدنا تلك اللجان لفلسفة وجودها ويجعل من وجودها مجرد إستيفاء لمتطلبات تنظيمية يفرضها منظموا أسواق المال.
- تشير نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة تمثيل المرأة فى مجالس إدارة الشركات وفترة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Faccio et al., 2016)
- يضاف إلى ما سبق ما إنتهت إليه الدراسة من عدم تأثير العديد من الخصائص المرتبطة بمجالس إدارات الشركات على فترة تأخير إصدار القوائم المالية المعتمدة من مراقب الحسابات، مثل حجم وإستقلال تلك المجالس وإزدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة ونسبة ملكية أعضاء مجالس الإدارات لأسهم الشركات، رغم إلتزام الشركات الممثلة فى العينة فى تشكيلها بقواعد الحوكمة المصرية من ناحية وثبوت فاعلية تأثير هذا الإلتزام على فترة تأخر إصدار القوائم المالية المعتمدة من مراقب الحسابات فى العديد من الدراسات (Salehi & Bayaz, 2018; Hashim,2017; Sultana et al., 2015) ، لذلك يرى الباحث ان الإلتزام بتلك القواعد مع عدم تأثيرها على توقيت تأخير إصدارالقوائم المالية المعتمدة يعنى أن إلتزام الشركات بهذه القواعد يعد إلتزاماً شكليا لا يحقق الهدف منه.
- وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جهد مجلس الإدارة ممثل فى عدد االإجتماعات السنوية وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات، وهذا يعنى أن جودة التشكيل لمجالس الإدارات المصحوبة بجهد مبذول من جانب تلك المجالس له مردود إيجابي على فترة تأخير إصدارتقرير مراقب الحسابات.
- خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين فترة تأخير إصدار تقارير المراجعين الخارجين وإختلاف الخصائص بين مكاتب المراجعة. ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية حيث اتضح من

الدراسة التطبيقية أن ٨٠% قريباً من الشركات المختارة فى العينة تستعين بمكاتب مراجعة كبرى وذات إرتباط بمكاتب مراجعة دولية كما يوضح جدول رقم (٣) الخاص بالإحصاءات الوصفية، وفى إعتقاد الباحث أن تجانس خصائص تلك المكاتب هو ما أفقدها تأثيرها على توقيت إصدار القوائم المالية المعتمدة للشركات الممثلة فى عينة الدراسة، كما لأحظ الباحث وجود تركيز فى سوق المراجعة المصرى وسيطرة عدد قليل جداً من مكاتب المراجعة على غالبية مهام المراجعة فى السوق المصرى.

- وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تاريخ إنتهاء السنة المالية للعميل فى أوقات الذروة بالنسبة لمكاتب المراجعة وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات، حيث يتضح من جدول رقم (٣) ان ٨١% تقريبا من الشركات الممثلة فى العينة تنتهى السنة المالية لها بنهاية شهر ديسمبر، ويرى الباحث منطقية أثر نهاية السنة المالية لمعظم الشركات فى تاريخ معين على توقيت إصدار تقرير مراقب الحسابات خاصة إذا ما تم قراءة هذه النتيجة مع النتيجة السابقة التى تشير إلى تركز سوق المراجعة فى عدد قليل من المكاتب ذات الإستحواذ المرتفع على هذا السوق.
- وأخيراً خلصت الدراسة إلى أن زيادة عدد الشركات التابعة للعميل له تأثير طردى على فترة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات، كذلك أن تعرض العميل لخسائر فى السنة السابقة يؤدى إلى زيادة فترة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات، وهذه النتيجة الأخيرة هى بمثابة مؤشر إيجابى على جودة عملية المراجعة حيث أن تعرض العميل إلى خسائر فى العام السابق وتحوله إلى تحقيق أرباح فى العام الحالى يزيد من مستويات الشك المهنى لدى المراجع والتى تؤدى إلى زيادة فى الوقت المستغرق فى عملية المراجعة.

٨-٥-٢ توصيات الدراسة

فى ضوء نتائج كلاً من الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن للباحث أن يقدم التوصيات التالية:

- أوضحت الدراسة التطبيقية أن متوسط فترة إصدار القوائم المالية المعتمدة من مراقب الحسابات فى السوق المصرية يبلغ ٧٣ يوم تقريباً، ويقترح الباحث تخفيض المهلة المسموح بها للشركات المصرية لتقديم القوائم المالية المعتمدة إلى ٧٥ يوم بدلاً من ٩٠ يوم المنصوص عليها بالمادة (٤٦) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وذلك أسوه بما ذهبت إليه لجنة بورصة الأوراق المالية الامريكية (SEC) من تخفيض تلك الفترة من ٩٠ يوم إلى ٧٥ يوم ، وذلك فى ضوء السعى نحو تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتى يعد توقيت إتاحتها لمستخدميها أحد ركائز جودتها.
- وفى ضوء فحص البيانات الخاصة بعينة الدراسة إتضح للباحث وجود عديد من الشركات التى تتجاوز الحد المسموح به لإصدار قوائمها المالية المعتمدة، ويقترح الباحث فى هذا الصدد تشديد

العقوبات حتى تكون رادعة بالنسبة للشركات التى لم تلتزم بالحد الأقصى للمهلة التى تحددها القواعد المنظمة فى هذا الشأن.

- إلزام الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية بوضع لوائح وأضحة ومحدده لسلطات ومسئوليات لجان المراجعة الداخلية.
- إلزام الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية بتشكيل لجان الحوكمة والتى تم إستحداثها بالدليل المصرى لحوكمة الشركات فى الإصدار الثالث عام ٢٠١٦ على أن يكون من إختصاصاتها:

- المتابعة والإشراف على تنفيذ الخطط التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة ولجانه التى تستهدف رفع كفاءة الأعضاء فى ممارسة مهامهم وترسيخ فكرة وثقافة حوكمة الشركات.
- تقييم أداء مجلس الإدارة فى ضوء قواعد الحوكمة.
- تقييم أداء لجان المراجعة الداخلية فى ضوء قواعد الحوكمة واللوائح المنظمة لعملها.
- إعداد تقرير سنوى عن مدى إلتزام الشركة بقواعد الحوكمة ويذكر به جوانب القصور والخطط المستقبلية لتجنب هذه الجوانب.
- دراسة ملاحظات الجهات الرقابية على تطبيق الحوكمة بالشركات وأخدها فى الإعتبار ومتابعة ما تم بشأنها.

- استحداث إدارة تابعة للهيئة العامة للرقابة المالية تختص بتقييم مدى إلتزام الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بقواعد الحوكمة، ويكون ذلك من خلال التقارير السنوية التى ترفعها لجان الحوكمة بالشركات إلى هذه الإدارة، على أن تقوم هذه الإدارة بنشر تقرير سنوى يرتب هذه الشركات وفقا لمستوى إلتزامها بقواعد الحوكمة من حيث الشكل والمضمون.
- ونظراً لما أوضحته الدراسة من تركز سوق المراجعة المصرى وإستحواذ بعض مكاتب المراجعة على معظم السوق من ناحية، وإنتهاء السنة المالية لمعظم الشركات فى نهاية شهر ديسمبر من كل عام من ناحية اخرى، مما يخلق ما يسمى بموسم الذروة لبعض مكاتب المراجعة، ومما يؤدى إلى تأخر إصدار القوائم المالية المعتمدة للشركات، فإن الباحث يقترح إتباع ما ذهبت إليه هيئة المحاسبين القانونين السعودية من وضع حد اقصى لساعات عمل المراجعين خلال العام حيث ألزمت المراجع سواء كان فرد أو شريك فى شركة مهنية بإلا تزيد ساعات عمله الإجمالية عن ١٧٠٠ساعة عمل والأ تزيد الساعات المخصصة منها لأعمال المراجعة عن ١٣٠٠ساعة خلال العام.
- ونتيجة لما أوضحتة الدراسة التطبيقية من التأثير الإيجابى لزيادة نسبة تمثيل المرأة فى مجالس إدارات الشركات على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات يوصى الباحث بتضمين قواعد الحوكمة إرشاد ينص على أهمية وجود نسبة تمثيل للمرأة فى تلك المجالس خاصة ضمن الأعضاء المستقلين من ذوى الخبرة فى نشاط الشركات.

المراجـع

المراجع العربية:

- الجبر، يحيي بن على (٢٠١٢)، "العلاقة بين توقيت الاعلان عن المعلومات المالية وخصائص الشركات السعودية" *مجلة المحاسبة*، المملكة العربية السعودية، ١٦ (٥٤).
- الدليل المصرى لحوكمة الشركات، مركز المديرين المصريين، الهيئة العامة للرقابة المالية، جمهورية مصر العربية، الإصدارالثالث، اغسطس،٢٠١٦.
- السليحات، نمر واخرون (٢٠١٧)، العوامل المؤثرة فى تأخير إصدارالتقارير المالية السنوية: دراسة تطبيقية على شركات الفنادق المدرجة فى بورصة عمان، *مجلة عمان العربية للبحوث*، المجلد الأول، العدد الأول، ٧-٢٢.
- الصيرفى ، اسماء احمد (٢٠١٧)، "نحو تفسير منطقى لفترة تأخير تقرير مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة: دراسة تطبيقية مقارنة"، *مجلة المحاسبة والمراجعة* ، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد الخامس، العدد الثانى، ١٠١-١٢٨.
- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، مركز المديرين المصريين، وزارة الاستثمار، جمهورية مصر العربية، الإصدارالثانى، فبراير ،٢٠١١.
- محمد، سامي حسن على (٢٠١٦)، " اطار مقترح لقياس وتفسير التأثير المشترك لكل من التخصص الصناعي والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة على تأخير توقيت إصدارتقرير المراجعة للشركات المساهمة :دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي* ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، العدد الأول، ٣٠٣-٣٥٢.

المراجع الأجنبية:

- Abbott, L., Parker, S. and Peters, G. (2012), "Internal Audit Assistance and External Audit Timeliness", Auditing: *A Journal of Practice & Theory*, Vol. 34, No. 4, pp. 3-20.
- Abdul Rahman, R. and Ali, F. (2006), " Board, Audit committee, Culture and Earnings Management: Malaysian Evidence", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 21, No. 7, pp.783-804.
- Abernathy, J., Beyer, B., Masli, A. and Stefaniak, C. (2014), "The Association Between Characteristics of Audit Committee Accounting Experts, Audit Committee Chairs, and Financial Reporting Timeliness", *Advances in Accounting, Incorporating Advances in International Accounting*, Vol. 30, pp. 283–297.

- Abernathy, J., Kubick, T. and Masli, A. (2018), "Evidence on the Relation Between Managerial Ability and Financial Reporting Timeliness", *International Journal of Auditing*, Vol.22, No.2, pp. 185-196.
- Al-Ajmi, J. (2008),"Audit and Reporting Delays: Evidence from an Emerging Market", *Advances in Accounting, Incorporating Advances in International Accounting*, Vol. 24, pp.217-226.
- Alsmady, A. (2018), " The Effect of Board of Directors' Characteristics and Ownership Type on the Timeliness of Financial Reports", *International Journal of Business and Management*, Vol. 13, No. 6, pp.276-287.
- Apadore, K. and Noor, M. (2013), "Determinants of Audit Report Lag and Corporate Governance in Malaysia", *International Journal of Business Management*, Vol.8, No.15, pp. 151-163.
- Arens, A., Elder, R. and Beasley, M. (2012), " Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach", 14th edition, Global Edition, Pearson Education.
- Baatwah, S., Salleh, Z. and Amad, N. (2015), "CEO Characteristics and Audit Report Timeliness: Do CEO Tenure and Financial Expertise Matter?", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 30, No.s 8/9, pp. 998-1022.
- Badolato, P., Donelson, D. and Ege, M. (2014), "Audit Committee Financial Expertise and Earnings Management: The Role of Status", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 58 Nos 2/3, pp. 208-230.
- Banimahd, B., Moradzadehfard, M. and Zeynali, M. (2012), "Audit Report Lag and Auditor Change: Evidence from Iran", *Journal of Basic and Applied Scientific Research*, Vol.2, No.12, pp.12278-12282.
- Beasley, M. and Salterio, S. (2001), "The Relationship between Board Characteristics and Voluntary Improvements in Audit Committee Composition and Experience", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 18, No. 4, pp. 539-570.
- Bédard, J., Chtourou, S. and Courteau, L. (2004), "The Effect of Audit Committee Expertise، Independence, and Activity on Aggressive Earnings Management", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 23, No. 2, pp. 13-35.
- Bédard, J. and Gendron, Y. (2010), "Strengthening the Financial Reporting System: Can Audit Committees Deliver?", *International Journal of Auditing*, Vol. 14, No. 2, pp. 174-188.
- Blankley, A., Hurtt, D. and MacGregor, J. (2014), "The Relationship between Audit Report Lags and Future Restatements", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 33, No. 2, pp. 27-57.
- Blue Ribbon Committee (1999), "The Report and Recommendations of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees", New York Stock Exchange and National Association of Securities Dealers. New York, NY.
- Cadbury Committee (1992), "Financial Aspects of Corporate Governance", Gee Publishing Ltd, London.

- Chang, H. and Yong, S. (2015)" The Effect of Audit Report Lag and Management Discretionary Report Lag on Analyst Forecasts: Evidence from Korea", *Investment Management and Financial Innovations*, Vol. 12, No.1, pp. 318-328.
- Che-Ahmed, A. and Abidin, S. (2009), " Audit Delay of Listed Companies A Case of Malaysia", *International Business Research*, Vol. 1, No. 4, pp.32- 41.
- Che-Ahmed, A. and Ahmed, M. (2016), "Effects of Board Size, Board Committees Characteristics and Audit Quality on Audit Report Lags", The European Proceedings of Social and Behavioral Sciences, International Soft Science Conference. *http://dx.doi.org/10.15405/epsbs.2016.08.114*.
- Cohen, J., Krishnamoorthy, G. and Wright, A. (2004), "The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality", *Journal of Accounting Literature*, Vol. 23, pp. 87-152.
- Courts, J. (1976),"Relationship Between Timeliness Incorporate Reporting and Corporate Attributes", *Accounting and Business Research*, Vol.7, No.25, pp. 45-54.
- Dao, M. and Pham, T. (2014). "Audit Tenure, Auditor Specialization and Audit Report Lag", *Managerial Auditing Journal*, Vol.29, No.6, pp. 490-512.
- Daoud, K., Ismail, K. and Lode, N. (2015), "The Impact of Internal Corporate Governance on the Timeliness of Financial Reports of Jordanian Firms: Evidence Using Audit and Management Report Lags", *Mediterranean Journal of Social sciences*, Vol.6, No.1, pp.430-442.
- Deloof, M. and Sweets, V. (2003), "External Financing Information Disclosure and Timelines of Annual Shareholder Meeting Financial Statement Filing in Belgium", *Working Paper*, University of Antwerp, Belgium.
- DeZoort, F., Hermanson, D., Archambeault, D. and Reed, S. (2002), "Audit Committee Effectiveness: A Synthesis of the Empirical Audit Committee Literature", *Journal of Accounting Literature*, Vol. 21, pp. 38-75.
- Dibia, N. and Onwuchekwa, J. (2013), "An Examination of the Audit Report Lag of Companies Quoted in The Nigeria Stock Exchange", *International Journal of Business and Social Research***,** Vol. 3, No. 9, pp. 8-16.
- Dimitropoulos, P. & Asteriou, D. (2010), "The Effect of Board Composition on the InFormativeness and Quality of Annual Earnings: Empirical Evidence from Greece", *Research in International Business and Finance*, Elsevier, Vol. 24, No.2, pp. 190-205.
- Dyer , J. and McHugh, A. (1975), " The Timeliness of the Australian Report ", *Journal of Accounting Research* , Vol. 11, Autumn , pp. 204-219.
- Ettredge, L., Li, C. and Sun, L. (2006), " The Impact of Sox Section 404 Internal Control Quality Assessment on Audit Delays in the Sox Era", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol.25, No.2, pp.1-23.
- Faccio, M., Marchica, M. and Murac, R. (2016), "CEO Gender Gap and Risk-Taking and the Efficiency of Capital Allocation". *Journal of Corporate Finance*, Vol.39, pp.193-209.

- Fauzi, F. and Locke, S. (2012), Board Structure, Ownership Structure and Firm Performance: A Study of New Zealand Listed- Firms, *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance*, Vol. 8, No.2.
- Francis, J. (1984), " The Effect of Audit Firm Size on Audit Price: A Study of the Australian Market", *Journal of Accounting & Economics*, Vol.6, No.2, pp.133-151.
- Francis, J. (2011), "A Framework for Understanding and Researching Audit Quality", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 30, No. 2, pp. 125-152.
- Gulamhussen, A., and Santa, S. (2010), "Women in Boardrooms and their Influence on Performance and Risk Taking". Harvard University, Working Paper. https://ssrn.com/abstract=161566.
- Habib, A. and Bhuiyans, M. (2011), "Audit Firm Industry Specialization and The Audit Report Lag", *Journal of International Accounting Auditing and Taxation*, Vol. 20, No.1, pp. 32-44.
- Hamdan, L. (2015), "Impact of Board Structure on Bank's Performance: Case of the Banking Industry of Jordan 2005-2013", Unpublished Master thesis, Yarmouk University, Irbed, Jordan.
- Handayani, Y. and Yustikasari, Y. (2017), "Corporate Governance and Audit Report Lags at Manufacturing Companies in the Industrial Sector of Consumption Goods", European Journal of Business and Management, Vol.9, No.29,pp.24-32.
- Hashim, U. (2017), "Does Ownership Characteristics Have Any Impact on Audit Report Lag? Evidence of Malaysian Listed Companies", *World Applied Sciences Journal*, Vol. 35, No.9, pp. 1826-1838.
- Hassan, R., Marimuthu, M., and Johl, S. (2015)," Diversity, Corporate Governance and Implication on Firm Financial Performance", *Global Business and Management Research: An International Journal*, Vol. 7, No.2, pp. 28-36.
- Hassan, Y. (2016), "Determinants of Audit Report Lag: Evidence from Palestine", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 6, No.1, pp. 13-32.
- Hay, D. (2013), " Further Evidence from Meta-Analysis of Audit Fee Research", *International Journal of Auditing*, Vol. 17, No.2, pp. 162-176.
- Ho, S. and Ng P. (1996), " The Determinants of Audit Fees in Hong Kong: An Empirical Study", *Asian Review of Accounting*, Vol.4, No.2, pp.32-50.
- Ika, S. and Ghazali, N. (2012), "Audit Committee Effectiveness and Timeliness of Reporting: Indonesian Evidence", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 27, No. 4, pp. 403-424.
- Ilaboya, O. and Iyafekhe, C. (2014), "Corporate Governance and Audit Report Lag in Nigeria", *International Journal of Humanities and Social Science*, Vol. 4, No. 13, pp.172-180.
- Joshi, P. and AL-Bastaki, H. (2000), " Determinants of Audit Fees: Evidence from the Companies Listed in Bahrain, *International Journal of Accounting*, Vol. 4, No. 2, pp.129-138.

- Khafid, M. and Arief, S. (2017), "Managerial Ownership, Corporate Governance and Earnings Quality: The Role of Institutional Ownership as Moderating Variable", *Pertanika Journal: Social Sciences and Humanities*, Vol. 25, (S), pp. 241 – 254.
- Khlif, H. and Samaha, K. (2016), "Audit Committee Activity and Internal Control Quality in Egypt: Does External Auditor's Size Matter?", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 31 No. 3, pp. 269-289
- Khoufi, N. and Khoufi, W. (2018),"An Empirical Examination of the Determinants of Audit Report Delay in France", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 33, No. 8/9, pp. 700-714.
- Kim, D. and Son, M. (2014), " The Association between Earnings News and The Timing of Annual Earnings Announcements", Global Business & Finance Review, Vol. 19, No. 2, pp. 19-34
- Klai, N. and Omri, A. (2011), 'Corporate Governance and Financial Reporting Quality: The Case of Tunisian Firms', *International Business Research*, Vol. 4, No.1, pp. 158-163.
- Klein, A. (2002), "Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 33, No. 3, pp. 375-400.
- Knechel, W. and Sharma, D. (2012), "Auditor-Provided Non-Audit Services and Audit Effectiveness and Efficiency: Evidence from Pre- and Post-SOX Audit Report Lags", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 31, No. 4, pp. 85-114.
- Leventis, S., Weetman, P. and Caramanis (2005), "Determinants of Audit Report Lag: Some Evidence from the Athens Stock Exchange", Athens University *International Journal of Auditing*, Vol. 9, No.1, pp. 45–58.
- Modugu, P., Erahbhe, E. and Ikhatua, O. (2012) ,"Determinants of Audit Delay in Nigerian Companies: Empirical Evidence", *Research Journal of Finance and Accounting*,Vol.3,No.6, pp. 46-54.
- Mohammed, I., Ahmad, A. and Malek, M. (2018)," Shareholder's Involvement in the Audit Committee, Audit Quality and Financial Reporting Lag in Nigeria", *Business and Economic Horizons*, Vol. 14, No. 2, pp.355-374
- Mouna, A. and Anis, J. (2013), "Financial Reporting Delay and Corporate Governance: Evidence from Tunisia", *International Journal of Information, Business and Management*, Vol. 5, No.4, pp. 32-46.
- Munsif, V., Raghunandan, K. and Dasaratha, V. (2012), "Internal Control Reporting and Audit Report Lags: Further Evidence", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 31, No. 3, pp. 203-218.
- Nehme R., Assaker, G. and Khalife, R. (2015), "Dynamics of Audit Lag − Board of Directors and Audit Committees' Effect", *Corporate Ownership & Control*, Vol. 12, No. 3, pp.281-294.
- Nielsen, S. and Huse, M. (2010), "The Contribution of Women on Boards of Directors: Going Beyond the Surface", *Corporate Governance: An International Review*, Vol. 18, No. 2, pp.136-148.

- Nor, M., Shafie, R., and Hussin, W. (2010), "Corporate Governance and Audit Report Lag in Malaysia", *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance*, Vol. 6, No. 2, pp. 57-84.
- Oussii, A. and Taktak, N. (2018), "Audit Report Timeliness: Does Internal Audit Function Coordination with External Auditors Matter? Empirical evidence from Tunisia", *Euro Med Journal of Business*, Vol. 13, No. 1, pp.60-74.
- Puasa, S., Salleh, M. and Ahmad, A. (2014), "Audit Committee and Timeliness of Financial Reporting: Malaysian Public Listed Companies", *Middle-East Journal of Scientific Research*, Vol. 22, No. 2.
- Pucheta-Martinez, M. and De Fuentes, C. (2007), "The Impact of Audit Committee Characteristics on the Enhancement of the Quality of Financial Reporting: An Empirical Study in the Spanish Context", *Corporate Governance: An International Review*, Vol. 15, No. 6, pp. 1394-1412.
- Rahman, A. and Ali, F. (2006), "Board, Audit Committee, Culture and Earnings Management: Malaysian Evidence", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 21, No. 7, pp. 783-804.
- Rahman, A., Yesri, J. and Perera, H. (2010), "Financial Reporting Quality in International Setting: A Comparative Study of The USA, Japan, Thailand, France and Germany", *The International Journal of Accounting*, Vol. 2, No.4.
- Rusmin, R. and John, E. (2017),"Audit Quality and Audit Report Lag: Case of Indonesian Listed Companies", *Asian Review of Accounting*., Vol. 25, No. 2, pp. 191-210.
- Salehi, M. and Bayaz, M. (2018), "The Effect of CEO Tenure and Specialization on Timely Audit Reports of Iranian Listed Companies", *Management Decision* Vol. 56 ,No. 2, pp. 311-328.
- Sarbanes-Oxley Act of 2002 (2002), Public Law 107–204 (SOX), 107th Congress, 2d Session, July 24, available at: www.Congress.gov.
- Schroeder, J. and Hogan, C. (2013), "The Impact of PCAOB AS5 and the Economic Recession on Client Portfolio Characteristics of Big 4 Audit Firms", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol.32, No.4, pp.95-127.
- Securities and Exchange Commission (2002), " Proposed Rule: Disclosed Required by Sections 406 and 407 of the Sarbanes-Oxley act of 2002", SEC, Washington.
- Shukeri, S. and Islam, M. (2012), "The Determinants of Audit Timeliness: Evidence from Malaysia", *Journal of Applied Sciences Research*, Vol. 8, No.7, pp. 3314-3322.
- Stewart, J. and Munro, L. (2007), "The Impact of Audit Committee Existence and Audit Committee Meeting Frequency on the External Audit: Perceptions of Australian Auditors", *International Journal of Auditing*, Vol. 11, No. 1, pp. 51-69.
- Sultana, N., Singh, H. and Van der Zahn, J.-L.W.M. (2015), "Audit committee Characteristics and Audit Report Lag", *International Journal of Auditing*, Vol. 19, No. 2, pp. 72-87.
- Tanyi, P., Raghunandan, K. and Barua, A. (2010), "Audit Report Lags After Voluntary and Involuntary Auditor Changes", *Accounting Horizons*, Vol. 24, No. 4, pp. 671-688.

- Walker, A. and Hay, D. (2013), "Non-Audit Services and Knowledge Spillovers: An Investigation of the Audit Report Lag", *Accountancy Research*, Vol. 21, No.1, pp.32-51.
- Wang, D. and Zhou, J. (2012), "The Impact of PCAOB Auditing Standard No.5 on Audit Fees and Audit Quality", *Accounting Horizons*, Vol. 26, No.3, pp. 493-511.
- Yaacob, N. and Ahmad, A. (2012), "Adoption of FRS 138 and Audit Delay in Malaysia", *International Journal of Economics and finance*, Vol.41, No.1.
- Yasser, Q., Al Mamun, A. and Rodrigs, M. (2017), "Impact of Board Structure on Firm Performance: Evidence from an Emerging Economy", *Journal of Asia Business Studies*, Vol. 11, No. 2, pp. 210-228.
- Zgarni, I., Hlioui, K. and Zehri, F. (2016), "Effective Audit Committee, Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Tunisia", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 6, No. 2, pp. 138-155.
- Zhou, H., Ansah, S. and Maggina, A. (2018), " Board of Directors, Audit Committee and Firm Performance: Evidence from Greece", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vo.31, pp. 20-36.

الملحق رقم (١)

سعادة رئيس (مدير) قسم المراجعة الداخلية بشركة /

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء بحث بعنوان أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات (دراسة تطبيقية)، ولإتمام هذا البحث يحتاج الباحث إلى بعض البيانات الخاصة بمجلس الإدارة ولجنة المراجعة الداخلية. وحيث أنه بدون مساعدتكم لايمكن إستكمال هذا البحث لذا فإننا نأمل من سعادتكم منح الباحث بعضاً من وقتكم لتعبئة النموذج التالى شاكرين لكم مقدما حسن تعاونكم التالية، ويتعهد الباحث بالحفاظ على سرية البيانات وعدم إستخدامها فى غير أغراض البحث.

خالص التحية

الباحث

الرجاء من سعادتكم التكرم بتعبئة بيانات الجدول التالى:

بيان	٢٠١٦	٢٠١٧
ماهو عدد أعضاء مجلس الإدارة؟		
هل يجمع رئيس مجلس الإدارة بين منصبة ووظيفة العضو المنتدب؟		
ماهو عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة ؟		
ماهو عدد أعضاء مجلس الإدارة من النساء؟		
ماهى عدد االإجتماعات السنوية لمجلس الإدارة؟		
ماهو عدد أعضاء لجنة المراجعة الداخلية؟		
ماهو عدد أعضاء لجنة المراجعة الداخلية من غير التنفيذين؟		
ماهو عدد أعضاء لجنة المراجعة الداخلية الحاصلين على مؤهلات فى العلوم المالية او لديهم خبرات فى المجال المالى؟		
هل توجد لائحة تنظم عمل لجنة المراجعة الداخلية؟		